المقدِّمَةُ الثَّانيَةُ

في العَوَامِلِ

اختَلَفَ النُّحاةُ في تعريف العامل ، فَقَالَ المطرِّزيُّ[1]: « هو ما أَوجَبَ كونَ آخِرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب » .

وقال ابنُ الخبَّاز[2]: « هو ما أحدَثَ في آخِرِ الكلمة رَفْعاً أو نَصْباً أو جَرّاً أو جَزْماً » .

وقال ابنُ الحاجب[3]: « هو ما يتقوَّمُ به المعنى المقتضي للإعراب » . انتهى كلامُهُ . ومعناه أنَّ المقتضيَ له الفاعليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ لئلاَّ يَلتَبِسَ ، ولا يَتقوَّمَ كلُّ واحد منها إلاَّ بأمر يَنضمُّ إليه في التَّركيب ، فذلك الأمرُ الذي يستقلُّ به ذلك المعنى هو الَّذي يُسَمَّى عاملاً ؛ ألا ترى أنَّ المقتضيَ للرَّفع الفاعليَّةُ[4]، ولا يَتقوَّمُ إلاَّ بفعلٍ أو شبهِهِ نحو : جَاءَ عَمْرٌو، وزَيْدٌ قَائِمٌ غُلاَمُهُ ، ولو قطعتَ النَّظر عن ذلك لم تُتَصَوَّر الفاعليَّةُ ، فهو إذاً الرَّافعُ .

---

(١) المصباح في النحو ص : ٦٣ .

(٢) توجيه اللمع ص : ٨ . وانظر شرح العوامل للأزهري : ٧٣ .

(٣) الكافية ص : ٦١ ، وشرحها لابن الحاجب ٢٤٢/١ .

(٤) وذهب بعضهم إلى أن الفاعل يرتفع بالوصف . انظر التعليقة على المقرب ١٦٢/١ .

وإنْ وقع اختلافٌ في العامل فليس ذلك باختلافٍ في هذه القاعدة ، بل هو اختلافٌ في المعنى المقتضي[1]، وذلك نحو قولك : غُلاَمُ زَيدٍ ، فمنهم مَن يقول : الجارُّ هو المضافُ ؛ إذ لا تَتقوَّمُ الإضافةُ إلا باسمَين ، فالأوَّلُ هو العاملُ ، ومنهم مَنْ يقولُ : لا تَتقوَّمُ إلاَّ بتقدير حرفِ جرٍّ ، فذلك الحرفُ هو العامل .

وكذلك : ضَرَبْتُ زَيْداً ، إذ المفعوليَّةُ لا تتقوم إلا بفعلٍ أو شبهِهِ ، فهو النَّاصِبُ . ومَنْ قالَ : لا تتقوَّمُ إلاَّ بالفعل والفاعل جَعَلَ العمَلَ لهما .

واعلَمْ أنَّ العاملَ على ضَرْبَين : لفظيٌّ ومعنويٌّ .

وبدأتُ باللَّفظيِّ لكثرته وقوَّته وعَدَمِ الخلاف فيه. وهو على ثلاثةِ أضرُبٍ :

عامل بحقِّ الأصل ، وعامل بحقِّ الشَّبَهِ ، وعامل بحقِّ النِّيابة .

فالأوَّلُ ضَرْبان : فعلٌ وحرفٌ ، فالفعلُ مُطْلَقاً عاملٌ بالأصالة ما عدا الأفعالَ النَّاقصةَ ، ورَفعُهُ مطَّردٌ لعدم انفكاكه عن الفاعل . نَعَمْ رُبَّما كُفَّ عنه بـ « ما » ،كقول الشَّاعر[2]:

---

(١) في (ص) : « بل هو اختلاف في المقوم ».

(٢) هو المرار الفقعسي ، شعره ص :٤٨٠ (شعراء أمويون ، القسم الثاني) ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ص : ٥٠٢ .
والشاهد في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والنكت عليه ١٥١/١ ، وشرح أبياته ١٠٥/١، وتحصيل عين الذهب : ٦٧ ، والمقتضب ٨٤/١، والأصول ٢٣٤/٢ ، وكتاب الشعر ٩١/١، والخصائص ٢٥٧/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، والإنصاف : ١٢١، وشرح المفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، وشرح الجمل ١٦٠/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ .

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُـوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

ذَكَرَ العبديُّ أنَّ « ما » كافَّةٌ لـ « قَلَّ » عن طلب الفاعل ، و« وِصَالٌ » مرفوعُ بفعل مُضْمَرٍ يُفسِّرُهُ « يَدُومُ »[1].

وقيلَ إنَّ « ما » زائدةٌ ، و« وِصَالٌ » فاعلُ « قَلَّ »[2].

وقيل : إنها مَصدريَّةٌ[3]، والمصدَرُ الفاعلُ ؛ أي : وقَلَّ دَوَامُ وِصَالٍ .

ونَصْبُهُ غيرُ مُطَّردٍ ؛ إذ يكونُ لازماً ومتعدياً ، **فاللازمُ** ما يعقل بغير تعلق بغير مَنْ قام به نحو: قَعَدَ واحْمَرَّ، والمتعدِّي بخلافه وهو ما لا يعقل إلا بمتعلَّق غير القائم به نحو : ضَرَبَ ، ثمَّ قد **يَتعدَّى إلى واحد** كما ذُكِرَ .

وقد يَتعدَّى إلى اثنين ، وهو / قسمان : [١٠/ب]

أحدهما : ما يجوزُ فيه الاقتصار على أحد مفعولَيْهِ نحو : أعطيتُ ، أما تعدِّيْهِ إليهما فلتوقُّفِ عقليَّتِهِ عليهما ، وهما المعطِي والشَّيءُ الَّذي يُعطَاهُ ، ولو رَفَعْتَ عن الذِّهْنِ ذلك لم يُعْقَل الإعطَاءُ . وأمَّا جوازُ الاقتصار فلعدم النِّسْبة

---

(١) وهذا ذكره ابن السراج في الأصول ٤٦٦/٣ ، والفارسي في البغداديات ص : ٢٩٧ ، والأعلم في تحصيل عين الذهب ص : ٦٧ ، وانظر كتاب الشعر ٩١/١ ، والخزانة ٢٢٨/١٠ .

قلتُ : وقد رد الفارسي في البغداديات : ٢٩٧ رأي سيبويه في ارتفاع (وصال) على الابتداء قال: ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء كما قدره.

(٢) هذه العبارة كلها ساقطة من (ت) .

(٣) وردَّهُ ابنُ خلف في شرح أبيات الكتاب (اللوحة : ١٢) فقال : لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية لأنها معرفة ، و(قلَّ) تطلب النكرة ... ولو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل. وانظر الخزانة ٢٢٧/١٠ .

الإسنادية بين مفعولَيْهِ . والكوفيُّ يَذهَبُ إلى أنَّ ناصب الثَّاني فعلٌ مقدَّرٌ[1]، وقد أوضحتُهُ في « المسائل الخلافيَّة » .

والآخَرُ : سبعةُ أفعال تُسَمَّى أفعالُ الشَّكِّ واليقين ؛ لإفادتها ذَيْنِكَ ، وهي : ظننتُ ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وعَلِمْتُ، ورَأيتُ، ووَجَدْتُ ، وزَعَمْتُ . ولها مصادرُ .

فأمَّا تعدِّيها إلى مفعولين فلتوقُّفِ عقليَّتِهَا على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه .

وأمَّا امتناعُ الاقتصار فلأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، وأحدُهُما لا يَستغني عن الآخَر ؛ ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : ظَنَنْتُ زَيْداً ، لم يُعْلَمْ متعلَّقُ الظَّنِّ، ولو قلتَ : ظَنَنْتُ قَائماً ، لم يُعْلَمْ صاحبُهُ ، وهذا ضعيفٌ[2].

ونَقَلَ المَرَاغيُّ عن أبي عليٍّ جوازَ الاقتصار[3]، وكان مُتَّهَماً في نَقْلِهِ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُكَ : عَلِمْتُ أنَّ زَيْداً قَائمٌ . فرأيُ سيبويهِ[4] أنه لَمَّا جَرَى

---

(١) والبصريون يرون أن ناصب المفعول الثاني الفعل المذكور . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ١٢٩ [المسألة : ١٧] .

(٢) انظر توجيه اللمع ص : ١٧٠ .

(٣) جاء عن أبي علي إجازة الاقتصار في قولك : ظننتُ ذاكَ إذا كانت الإشارة إلى المصدر ، فكأنك قلتَ : ظننتُ ذاك الظنَّ . قال : « ولو كان إشارةً إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني بد إلا أن تجعل الظن بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذ الاقتصارُ فيه على مفعول واحد » . الإيضاح ص : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ .

ذِكْرُ المخبَرِ عنه والخَبرِ استُغْنِيَ عن تقدير مفعولٍ آخَرَ ، ورأيُ الأخفش أنَّ المفعولَ الثَّانيَ مُقَدَّرٌ حُذِفَ لطول الكلام ، وكلا القولَين حَسَنٌ . فسيبويه نَظَرَ إلى اللفظ ، وكونِهِ مشتملاً على المخبَر عنه والخبر. والأخفَشُ نَظَرَ إلى أنَّهُمَا مع « أنَّ » مَصْدَر تقديراً ، فاحتاج إلى خبرٍ آخَرَ .

ولا يَعْرَيَان من ضَعْفٍ ، أمَّا الأوَّلُ فإنه مُنَافٍ لوضع إنَّ ، وأمَّا الثَّاني فَلِنَصِّهِم على امتناع حَذْفِ أحدِ المفعولَين[1].

وأخبرَني شيخُنَا سَعْدٌ المغربيُّ[2] رحمه الله تَعَالى وقتَ القراءة بأنَّ بعضَهُم ذَهَبَ إلى أنها في هذه الصُّورة تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ .

والثَّاني من مفعولَيْهَا كخبر المبتدأ في الإفراد والجُملَةِ والظَّرْفِ. فالمفرَدُ يَستَبِينُ نَصبُهُ، والجملةُ والظَّرْفُ يُحْكَمُ على محلِّهِمَا. أنشَدَ أبو عليٍّ[3] لأبي دُؤَيْبٍ[4]:

---

(١) في حاشية (ح) : هذا إذا كان جائزَ الظُّهور ، فكيف به مع المنع من ذلك .

(٢) هو أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البيَّاني النحوي ، أبرز شيوخ المصنف، ذَكَرَه كثيراً في كتبه وبخاصة قواعد المطارحة والمحصول وأثنى عليه . وروى عنه الشرف الدمياطي قال : رأيته ببغداد يُقرِئ النحو . وقال : إنه زار ابن إياز ببغداد وهو شاب في زي أولاد الأجناد يقرأ على شيخه سعد المذكور . من تصانيفه شرح على الجزولية نقل عنه المصنف في كتابه المحصول . توفي سنة ٦٤٥هـ . انظر بغية الوعاة ٥٧٧/١ ، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٣) الإيضاح ص : ١٦٧ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ٩٠/١. والشَّاهد في الكتاب ٦٠/١، والمقتصد ٤٩٥/١، والأضداد للأنباري ص : ٧٤ ، وتوجيه اللمع ص : ١٧١ ، والمغني ص : ٥٤٣ ، وشرح أبياته ٢٦٨/٦ . قال الأخفش : أي تظنيني كنتُ أجهل باتباعي إيَّاكِ .

فَإِنْ تَزْعُمِيْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيْكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بِالجَهْلِ

وهذه الأفعالُ إنْ تقدَّمَتْ وجَبَ إعمالُها فيهما غالباً ما لم تصادف مُعَلَّقاً ، وذلك لقوَّتِهَا كقولكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً .

وإنْ توسَّطَت جاز الإعمالُ ـ لتقدُّمِهَا تقديراً وهو الأَولى ـ كقولكَ : زيداً ظننت قائماً ، والإلغاء لضعفها كقولكَ : زيدٌ ظننت قائمٌ .

وإنْ تأخَّرَتْ اختير الإلغاءُ ، وجاز الإعمال[1]. وهذا بَيِّنٌ .

وقد يتعدى إلى ثلاثةٍ ، وهو قسمان :

الأوَّلُ :كان في الأصل متعدياً إلى مفعولين ، فنُقِلَ بالهمزة ، فتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ ، وذلك : أَعلَمُ،/ وأَرَى ، تقولُ : أَعْلَمَ اللّهُ زَيْداً عَمْراً قَائِماً[2]. [أ/١١]

والثَّاني : أصله أنْ يتعدَّى إلى واحدٍ بنَفْسِهِ ، وإلى آخَرَ بحرف الجرِّ ، وهو: أنبأْتُ، ونَبَّأْتُ، وأَخبَرْتُ، وخَبَّرْتُ، وحَدَّثْتُ . قال تعالى[3]: ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ . ثُمَّ شُبِّهَ بأَعْمَلْتُ فتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ ، كقولك : أَنْبَأْتُ زَيْداً عَمْراً كَرِيماً .

---

(١) قال ابن الخباز : أما جودة إلغائها فلشدة ضعفها في التأخر ، وإما إعمالها فلأن لها تعلقاً بالجملة . توجيه اللمع ص : ١٧٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/١ ، ٤٣ ، والمقتضب ١٢١/٣ ، ١٨٩ . وعبارة المصنف بنصها تقريباً في توجيه اللمع ص: ١٧٥ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٩٤) .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه إذا بُنِيَتْ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ صارت متعديةً إلى اثنين كقولكَ : أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْراً كريماً[1]، ولا يجوزُ الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّهُمَا في الأصل مفعولاَ عَلِمْتُ ، ولا يجوزُ إلغاءُ الفعل ؛ لتعدِّيْهِ في الأصل إلى ثلاثةٍ . ذَكَرَهُ الورَّاقُ في « علله »[2].

والحرفُ إمَّا جارٌّ للأسماء ، وإما جازمٌ للأفعال ، وإمَّا ناصبٌ ، ويأتي بيانُ ذلك إنْ شاء الله تعالى .

* * *

والثاني من تقسيم العامل :

وهو ما يَعمَلُ بالشَّبَه[3]، وهو فعلٌ واسمٌ وحرفٌ .

فالفعلُ كان وأخواتُهَا ؛ ألا تراهم يقولون : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، فشُبِّهَ ضَرَبَ زَيْدٌ أَخَاكَ من جهة الفعليَّة ، ولهذا قالَ الفرَّاءُ[4]: يجوزُ : كِيْنَ

---

(١) في (ص) : زيدٌ أُعْلِمَ عَمْراً كريماً .

(٢) الذي نص عليه أبو الحسن الوراق هو (علمت) حيث قال : « واعلم أن (علمت) إذا لم تسم الفاعل فيها، ثم وسطتَ بين المفعولين ، فالقياس فيها ألا تلغى كإلغاء ظننت » علل النحو: ٢٨٩.
قلت : وهذه العبارة منقولة عن توجيه اللمع ص : ١٧٥ بنصها تقريباً ، ولم يشر المصنف إليه .

(٣) حيث كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة .

(٤) لم أقف عليه في المعاني . وانظر النقل عنه في الأصول ٨١/١ ، والتسهيل : ٧٧ ، وشرح الكافية ٢٤٠/١/١ ، وحاشية الصبان ٩٧/١ .

أَخُوكَ ، كما يجوزُ : ضُرِبَ أَخُوكَ . نقَلَهُ البطَلْيَوسيُّ[1].

وتُسَمَّى أفعالاً ناقصةً لعدم استغنائها بالمرفوع، وقيل: لدَلاَلَتِهَا على الزَّمان المجرَّدِ من الحدَثِ ؛ لكون خبَرها عِوَضاً عن حَدَثِهَا . وهو اختيارُ أبي الفتح في « اللمع »[2]؛ ألا تراه قالَ : « تَدُلُّ على الزَّمان المجرَّدِ من الحدث » ، ولهذا يُستَقْبَحُ حَذفُهُ (أعني الخبر) .

وفائدةُ دُخُولها على الجملة تَضَمُّنُهَا معانِيَهَا التي تدُلُّ عليها ، فـ(كان) لمضيٍّ مضمونِ الجملة، و(صار) للانتقال، و(أصبح) لاقتران المضمون بالصَّباح، و(أمسى) لاقترانه بالمساء ، و(أضحى) لاقترانه بالضُّحَى ، و(ظَلَّ) لاقترانه بالنَّهار ، و(بات) لاقترانه باللَّيل ، و(ما زال) و(ما فتئ) و(ما برح) و(ما انفك) لاستمرار خبرها لاسمها مُذْ قَبِلَهُ ؛ ألا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ : مَازَالَ زَيْدٌ كَرِيماً ، فمعناهُ استمرارُ الكَرَم لزَيْدٍ ، لكنَّهُ لم يتَّصِفْ به في أوَّلِ وُجُوده ، بل مذ كان قابلاً له في المعتاد . ويَلْزَمُهَا حرفُ نفي ؛ لأنَّ تَجَرُّدَهَا منه يَنقُضُ المعنى؛ لأنَّهَا للنَّفي ، فلمَّا دَخَلَهَا النَّفيُ صار المعنى الإثبات ، فلو تجرَّدَت منه لفظاً وتقديراً لصارت نفياً . نَعَمْ قد حُذِفَ وهو مُرَادٌ ، كقول الله تعالى[3] :

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص : ١٨٠ قال : وروي عن الفرَّاء أنه أجاز في (كان زيدٌ أخاك) أن يقال : كين أخوك . وقال : ليس من كلام العرب ، ولكنه جائز على القياس .

(٢) اللمع ص : ٨٥ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٨٥) .

﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾، وكقول الشَّاعر[1]:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيْدَا

المعنى لا أبرَحُ .

و(ما دام) لتوقيت أمرٍ بمدَّةِ ثُبُوتِ خبرها لاسمها ، فإذا قلتَ : أُحسِنُ إليك ما دام زَيْدٌ صَدِيقَكَ ، فالمعنى توقيتُ الإحسان إلى المخاطَبِ بمدة ثُبوت صداقة زَيدٍ له ، و(ما) معها مَصدريَّةٌ زمانيَّةٌ ، ولذلك احتاجَتْ إلى كلامٍ؛ لأنها ظَرْفٌ، والظَّرْفُ / فَضْلَةٌ. ولا بُدَّ له من عامل لفظاً أو تقديراً. [ب/

و(ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال ، وهو الأكثَرُ، وقيل : مُطْلَقاً. وفيه خلافٌ ، فالمشهورُ أنه فعلٌ لاتِّصَال الضَّمير به نحو : لَسْتُ ، والتاءُ السَّاكنةُ نحو : لَيْسَتْ[2]، ولجواز تقدُّمِ خَبرِهِ على اسمِهِ إجماعاً .

وأبو عليٍّ صرَّح في « الحلبيَّات »[3] بحرفيَّتِهِ. قال العَبْدِيُّ: وأقوى تمسكاته

---

(١) هو خداش بن زهير . انظر مقاييس اللغة ٤٤١/٥، والمقرب ص : ١٠٣، وشرح الجمل ٣٨٧/١، والمقاصد النحوية ٤٣٢/١ ، والخزانة ٢٤٣/٩ (عرضاً) .

(٢) انظر المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، والمتبع ٢٥٦/١ .

(٣) المسائل الحلبيات ص : ٢١٠ ـ ٢١٤، ومثله في المسائل المنثورة ص : ٢٢٠، وكلامه في الإيضاح ص : ١٤٧ يوحي أنه يقول بفعليته . وانظر كلاماً له أيضاً في إيضاح الشعر ص : ٨ ـ ١٤ .
كما نسب القول بحرفيته في المغني ص : ١٩٣ إلى كل من ابن السراج وابن شقير ، وابن السراج قد صرح في الأصول ٨٢/١ بفعليته . وانظر رصف المباني ص : ٣٦٨ ، والتذييل ١١٧/٤ .
وقد رد الفارسي في المسائل المنثورة : ٢٢٠ على من قال بفعليته لاتصال الضمائر فقال : « هذا لا يلزم ، وذلك أن (هاء) وهي حرف يتصل بها الضمير ، وذلك قولك : هاؤم ، وهاؤموا ، فلما

=

قوله تعالى[1]: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾، وذلك من قِبَلِ أنَّ « أنْ » الخفيفةَ من الثَّقيلة لا يليها الفعلُ إلاَّ وبينهما حاجزٌ، كما قال تَعَالى[2]: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، وقد وَلِيَتْ أنْ ليس ، فلو كانت فِعْلاً لم تتجرَّدْ عن الحاجز ، وقد تجرَّدَتْ ، فاقتضى ذلك حَرفيَّتَهَا .

وهذا عندي غيرُ لازمٍ لأمرين :

الأوَّلُ : أنَّ هذا الحاجزَ إنما يَلزَمُ مع الأفعال الرَّاسخة القَدَمِ في الفعليَّةِ ، و« ليس » ضعيفةٌ .

الثَّاني : أنَّ الحاجزَ[3] المعتبر عند الواضع هو في الإيجاب السِّينُ وسوف وقد ، وفي النَّفي « لا » و« لن »، ولا يَصِحُّ دُخُولُ شيءٌ منه على « ليس » .

ووَزْنُهُ فَعِل كعَلِم ، ثُمَّ أُلزِمَتْ عينُهُ السُّكُونَ ، ولا يكون كضَرَب ؛ لعدم إسكان المفتوح إلاَّ نادراً ،كقوله[4]:

وَقَالُوا تُرَابِيٌّ فَقُلْتُ صَدَقْتُمُ أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمَا

ولا تكونُ كظَرُفَ ؛ لانتفائه فيما عينُهُ ياءٌ لإفضائه في المستقبَلِ إلى

= اتصل هذا بها ، ولم يكن ضميراً ، فكذلك يتصل بليس ، ولا يكون ضميراً ، ومما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي ، ولا تدل على حدث ولا على زمان ... »

(١) سورة النجم ، الآية (٣٩) .

(٢) سورة المزمل ، من الآية (٢٠) .

(٣) في (ت) : أن العوض .

(٤) لم أقف على نسبته ، وهو في رسالة الغفران لأبي العلاء : ٣٥ ، وعبث الوليد له : ٢٢٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٩ ، وضرائر الشعر : ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٨/٤ (عرضاً) . وفي بعض هذه المصادر ورد بلفظ (آدمُ) .

قلب الياء واواً ، وهو قلبُ الأخَفِّ إلى الأثقل في الفعل الثَّقيل ، وذلك مباينٌ للأصول .

ويجوزُ عندي أنْ يكونَ فَعَل كضَرَبَ، وإنَّما سُكِّنَ صوناً له عن القلب مع جموده وجَرْيِهِ مَجْرَى الحروف، وأيضاً ليكون على وَزْنِ الحرف وهو ليتَ .

فإنْ قلتَ : التَّسكينُ تَصَرُّفٌ أيضاً ؟

أجبتُ : بأنه دون القلب على كلِّ حال .

فإنْ قلتَ : فالمسموعُ لسْتُ ، ويَلزَمُكَ أنْ يكونَ لَسْتُ كبِعْتُ ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا لازمٌ أيضاً لَمَنْ قالَ : هو كعَلِمَ . لكن مَنَعَ من ذلك على القولَين أنَّ حركةَ العين هُجِرَتْ رأساً، ولم يبقَ إليها التِفَاتٌ ، وجَرَت العينُ مَجْرَى السَّاكن ؛ ولأنَّ هذا من خواصِّ الأفعالِ المكينةِ المتصرِّفَةِ ، و« ليس » خارجةٌ منها. ومُنِعَت من التَّصرُّفِ لشبهها بـ(ما) من جهة النَّفي في الحال .

فإنْ قلتَ : فهلاَّ مُنِعَ تَصَرُّفُ « أُشَبِّهُ » و« أَسْتَدْرِكُ » لشَبَهِهِمَا بكأنَّ ولكنَّ ؟

قلتُ : لا يَلزَمُ ذلك ؛ لأنَّ الحُكْمَ قد يتوقَّفُ على شيئين ، فلا يكفي أحدُهما كما لا ينصرفُ ، وكذلك حَذْفُ الواو في عِدَة ، فإنه متوقِّفٌ على كَسْرَةٍ ، وأنه في مصدَرِ لفعلٍ معتَلٌّ ، ولذلك صَحَّ وَعْدٌ . والمراغيُّ وَهِمَ فجعل كُلاًّ منها علَّةً كافيةً .

وكذلك قلبُ الواو ياء في « قيام » لانكسار ما قبلها ، وإعلالها / في [١٢/أ]
الفعل ، ولذلك صحَّتْ في قِوَام مَصْدَرِ قَاوَمَ ، فلمَّا شَابَهَتْ « ما » « ليس » من وجهين : النَّفيُ وكونُهُ في الحال جَمَدَتْ ، بخلاف ما اعترَضَ به .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ بعضَهُم قال : بُنِيَ مَنْ وكَمْ لمشابهته قَدْ وهَلْ ، ولا يَرِدُ أخٌ وأبٌ؛ لتقدير المحذوف، وإذا ثَبَتَ ذلك جاز لآخَرَ أنْ يُعلِّلَ جمودَ « ليس » لمشابهتها « ليتَ » لفظاً .

فإنْ قيلَ : فبالحركة المقدَّرَةِ في عينها يَخرُجُ عن ذلك ، كما خرج أبٌ وأخٌ[1] بتقدير المحذوف ؟

أجبتُ : بأنَّ المحذوفَ منهما يُرَدُّ في التَّثنية والجمع والتَّصغير والفعل ، وليست حركةُ عين « ليس » كذلك ؛ إذ لم تَظْهَرْ في موضع ، ولا وَرَدَ بها استعمالٌ أصلاً فافْهَمْهُ .

وقد ألحقوا بها ستَّةَ أفعال وهي: آضَ ، وعادَ، وغدا ، وراحَ ، وجاءَ ، وقعدَ[2]، وكلُّهَا بمعنى صار . قال تعالى[3]: ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾، وقال المرقِّشُ الأكبر[4]:

---

(١) في (ت) : كما خرج أخ بتقدير المحذوف .

(٢) وزاد بعضهم : رجع واستحال وحار وارتد وتحول وغيرها . انظر التسهيل :٥٣ ، والمقاصد الشافية ١٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٤/١ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية (٢٢) .

(٤) من قصيدة في المفضليات : ٢٢٦ (ذات الرقم ٤٧) وهي في شعر المرقش من ديوان بني بكر في الجاهلية

=

فَآضَ بِهَا جَدْلاَنَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ كَمَا آضَ بِالنَّهْبِ الكَمِيُّ المُخَالِسُ

وقال ربيعةُ بنُ مَقرُومٍ الضَّبِّيُّ[1]:

فَدَارَتْ رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا رَمِيْمَا

فـ« رميماً » خبرُ قوله: « عادوا » ، و« يكونوا » تامَّةٌ . والمعنى: فعادوا رميماً كأنْ لم يُوجَدُوا .

وقالت الخوارجُ لابن عبَّاس[2]: « ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ » ، تقديرُهُ : أَيَّةُ حاجةٍ صارَتْ حَاجَتُكَ .

= الذي جمعه الدكتور عبد العزيز نبوي ص : ٥٧٧ ، والبيت في المصدرين جاء برواية :

فَآضَ بِهِ جَدْلاَنَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ كَمَا آبَ بالنهْبِ الكَمِيُّ المُحَالِسُ

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(١) من قصيدة في المفضليات ص: ١٨٤ (برقم ٣٨) ، وهو في شعر ربيعة بن مقروم الذي جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي (ضمن شعراء إسلاميين) ص : ٢٨٤ ، وهو فيه برواية :

وَسَاقَت لَنَا مِدْحَجٌ بالكلاب فَعَادُوا كَأَنْ لم يَكُونُوا رَمِيْمَا

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(٢) أورد سيبويه رحمه الله هذه العبارة في عدة أماكن من الكتاب ، انظر : ٥٠/١ ، ٥١ ، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣ . قال سيبويه : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فيرفع . ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ؛ إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ و ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ . وربَّما قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بعضُ أصابعه ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن ».

والمصنفُ هنا متابع لابن الخباز في توجيه اللمع في أغلب الفقرات السابقة . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٤١٥/٢ ، والبسيط ٦٦٨/٢ .

وقالوا : « شَحَذَ شفرَتَهُ حتَّى قَعَدَتْ كأنَّهَا حَرْبَةٌ »[1]، أي : صارت . لكن « جَاءَ » و« قَعَدَ » لا يتجاوزان ما وَرَدَا فيه .

واعلَمْ أنه يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها مطلقاً كقولكَ : كَانَ قَائِماً زَيْدٌ ، وبَاتَ مَسْرُوراً عَلِيٌّ ، قال تَعَالى[2]: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وذلك لأنَّهَا أفعالٌ وأخبارُهَا مُشَبَّهَةٌ بالمفعول ، وتقديمُ المفعول على الفاعل جائزٌ ، فكذا يجوزُ تقديمُ أخبارها على الأسماء .

وفي تقديمها عليها أنْفُسِهَا تفصيلٌ ، وكلُّ فِعْلٍ مجرَّدٍ عمَّا يجوزُ تقديمُهُ عليه فغيرُ خلاف عند البصريِّين . قال تَعَالى[3]: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾، وقال تَعَالى[4]: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾، فـ« أَنْفُسَهُمْ » منصوبٌ بالخبر وهو « يَظْلِمُونَ » ، وقد تقدَّم على «كان » ، والمعمولُ إنَّما يَقَعُ في موضعٍ يجوز أنْ يَقَعَ العاملُ فيه .

و« مازال » وأخواتُهَا الثَّلاثةُ لا يجوز عند البصريِّينَ[5] أنْ تتقدَّمَ عليها أخبارُهَا ؛ لأنَّ في أوائلها « ما » ، وهي للنَّفي، وما في حيزها لا يتقدَّمُهَا .

---

(١) انظر تهذيب اللغة ١٣/٥ ، والمحكم (قعد) ٩٧/١ ، والعباب (رحف) حيث جاء اللفظ فيه : أرحف شفرته ... وفي أساس البلاغة (قعد) : أرهف شفرته ...

(٢) سورة الروم ، من الآية (٤٧) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٩٤) .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٧) .

(٥) ووافقهم الفراء من الكوفيين . انظر الإنصاف ص : ١٣٤ ، واللباب ١٦٧/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ .

ويجوزُ ذلك عند الكوفيِّين[1]؛ لأنَّ النَّفيَ لَمَّا انتقَضَ صار إيجاباً ، فجَرَتْ مَجْرَى كان ، وإليه ذَهَبَ ابنُ كَيْسَانَ[2].

و« مادام » لا يجوزُ ذلك فيها بالإجماع ، فلا تقولُ : أَزُوْرُكَ مُقِيْماً مَادَامَ زَيْدٌ ؛ لأنَّ « ما » مَصْدَرِيَّةٌ ، / وما في حيِّزِ المصْدَرِ لا يتقدَّمُ عليه . [١٢/ب]

وفي ليس خلافٌ[3]، فالمتقدِّمونَ من البصريين أجازوا ذلك فقالوا : قَائِماً لَيْسَ زَيْدٌ، وتمسَّكُوا بقوله تَعَالى[4]: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾، والكوفيُّونَ مَنَعوا ذلك لضَعْفِهَا[5]، وهو اختيارُ عبد القاهر[6]. وقال : إنَّهَا ترتفعُ عمَّا يُسبِّبُ الفعليَّةَ ، فيتقدَّمُ خبرُهَا على اسمها ، وتنخفضُ عن كان بسبب الجُمُود ، فيمتنعُ تقديمُهُ عليها .

ويُجابُ عن الآية بأنَّ « يوم » مبنيٌّ لإضافته إلى ما أصلُهُ البناءُ ، وهذا واضحٌ[7] .

---

(١) انظر الإنصاف ص : ١٣٤ (المسألة ١٨) ، واللباب ١٦٧/١ .

(٢) وروي عن الأخفش كما نص ابن خروف في شرح الجمل ٤١٨/٢ وصوبه ، وبه قال أبو جعفر النحاس أيضاً كما في الخلل ص : ١٦١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٥٦/١ ، والتذييل ١٧٦/٤. وانظر شرح المفصل ١١٣/٧. والإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ١٣٨ [المسألة ١٩] ، والتبيين ص : ٣١٥ ، واللباب ١٦٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ .

(٤) سورة هود ، من الآية (٨) .

(٥) ووافقهم من البصريين المبرد وابن السراج والزجاج والسيرافي واختاره ابن الأنباري وابن مالك . انظر الإنصاف ص : ١٣٨ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٨/٤ .

(٦) المقتصد ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .

(٧) انظر الإنصاف ص : ١٤٢ ، والتبيان ٢٣٤/١ ، والتذييل ١٨١/٤ .

وتُستعْمَلُ كان وأصبح وأمسى تامَّاتٍ مُستَغْنِيَاتٍ بالمرفوع ، قال تَعَالى[1]: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾، أي : وإنْ وُجِدَ ، وقال الرُّبَيِّعُ بنُ ضُبَعٍ الفَزَاريُّ[2]:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

فَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ ... فَسِرْبَالٌ خَفِيفٌ أَوْ رِدَاءُ

وقال تعالى[3]: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ .

وتُزَادُ مطَّردةً دونهما بشرطين :

أحدهما : أنْ تكونَ ماضيةً لشبهها بالحرف، فلا تُزَادُ مضارِعَةً لشبهها بالاسم . وتَسَمَّحَ الآمديُّ[4] وأبو البقاء[5] في إجازة زيادةِ المضارع .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٠) .

(٢) شاعرٌ جاهليٌّ معاصرٌ لامرئ القيس ، عُمِّرَ طويلاً حتى أدرك الإسلام لكنه لم يسلم، قال أبو حاتم: عاش ثلاثمائة وأربعين عاماً. انظر أخباره في المعمَّرين والوصايا : ٨ ، والحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي : ٤١ - ٤٢ .

وانظر البيت في الجمل : ٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيد البطليوسي : ٥٧ ، وشرحه لابن أبي الربيع (البسيط) ٧٣٩/٢ ، والأزهية : ١٨٤ ، وأسرار العربية ص : ١٣٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ١١٦، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ . ويروى : يهرمه الشتاءُ .

(٣) سورة الروم ، من الآية (١٧) .

(٤) هو أبو علي الحسين بن سعد الآمدي ، اللغوي الشاعر الأديب . توفي سنة ٤٤٤ هـ . معجم الأدباء ٢٦٦/٩ ، وإنباه الرواة ٣٢٣/١ ، والوافي بالوفيات ٢٤٢/٤ .

(٥) اقتصر أبو البقاء في اللباب ١٧٢/١ والمتبع ٢٦٩/١ في التمثيل على زيادة كان على الفعل الماضي،

=

وقد ذَكَرْتُ ذلك في « مآخذ المتَّبع » .

والآخَرُ : أنْ تكونَ متوسِّطةً أو متأخِّرةً كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ قَائِمٍ كَانَ . قال أبو علي : ليس فيها ضميرٌ ؛ لأنها لو تحمَّلَتْهُ لكانت معه جملةً، والجملةُ لا تُزَادُ . وقال السِّيرافيُّ : فيها ضميرٌ لعدم خُلُوِّ الفعل من الفاعل . واستَحسَنَ القولَين بعضُ الأشياخ .

وشذَّ قولُهم[1]: مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، ومَا أَمْسَى أَدْفَاهَا ؛ لزيادتهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه الأفعالَ تَدخُلُ على ضمير الشَّأن ، فينتقلُ من البروز إلى الاستكنان ، والجملَةُ المفسِّرَةُ هي الخبرُ في موضع نَصْبٍ ،كقول هشام أخي ذي الرِّمَّة[2]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ

= ولم يشر إلى المضارع . وذكر أبو حيان بأن زيادتها بلفظ المضارع ينبغي أن يحمل على الشذوذ ، ونقل عن صاحب البسيط الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي . التذييل ٢١٧/٤ .

(١) انظر الأصول ١٠٦/١ ، والمفصل : ٢٧٨ ، وشرح الكافية ١٠٤٠/٢/٢ . وقد حكى زيادتهما الأخفش .

(٢) انظر : الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ ، وشرحه ٦٥/٣ ، وشرح أبياته ٤٢١/١، والنكت عليه ٢٠٨/١، والمقتضب ١٠١/٤ ، والجمل : ٥٠ ، والإغفال للفارسي ٣٣٣/٢ ، والمسائل الحلبيات : ٢٢٠ ، وشرح أبياته (الحلل) للبطليوسي : ٦٦ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ١١٨ ، والتذييل ٢٨٢/٢ ، ٢٥٠/٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٩/٥ . وفي (ح) : شفاء النفس .

ولا يجوزُ تقديمُ الخبر عليها هنا ؛ لكون الجملةِ مفسِّرةً لضمير الشَّأن، وكذلك قبل دُخُولِهَا .

ويجوزُ تأنيثُ هذا الضَّمير إذا كان في الكلام مؤنَّثٌ ، كقولك : كَانَتْ هِنْدُ مُنْطَلِقَةٌ ، ويُسَمَّى ضَميرُ القِصَّة . وأجَازَ السِّيرافيُّ[1] التَّأنيثَ مع المذكَّر كقولكَ : كَانَتْ عَمْرٌو ذَاهِبٌ . وهذا ظاهرٌ .

[أفعال المقاربة]

ومن أخوات كان أفعالُ المقارَبَةِ ؛ لأنَّهَا تَدخُلُ على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربَةٍ مخصوصَةٍ . وإنَّما أفرَدَهَا النُّحَاةُ بالذِّكْرِ لالتزامهم في خبرها الفِعْلَ ، وقد جاءَ اسماً نادراً كقوله[2]:

فَأُبْتُ إِلى فَـهْـمٍ وَمَا /كِدْتُ آيِـبـاً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ [١٣/أ]

وكذا قولُ الآخَرِ[3]:

---

(١) انظر توجيه اللمع ص : ١١٨ .

(٢) هو تأبط شراً والبيت في ديوانه ص : ٩١ . وسيأتي الحديث عنه في أبيات النتيجة ص : ٤٨٥ وسأرجئ تخريجه إلى هناك فانظره . وفي (ت) : ولم أك آيبا قال ابن جني في التنبيه ٥١/١ : صحة الرواية : وما كدت آئبا . وقد بين ذلك العلامة البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٨ .

(٣) مجهول النسبة . قال ابن هشام في تخليص الشواهد : ٣٠٩ : طَعَن في هذا البيت عبدُ الواحد الطراح ، وقال : هو بيتٌ مجهولٌ ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به . ورد عليه البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣١٧/٩ . وانظر المسائل العضديات : ٦٥ ، والخصائص ٩٨/١ ، واللباب للعكبري ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ١٤/٧ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح الكافية ١٠٧٠/٢/٢ ، والجنى الداني ص : ٤٦٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والمغني : ١٦٤ ، وشرح أبياته ٣٤١/٣، والدرر اللوامع ١٤٩/٢ . وكذا في النسخ (أصبحتَ) مع أن الرواية (أكثرت) ، وسيذكرها المصنف حين يعيد البيت في الصفحة : ٤٨٦ .

أَصْبَحْتَ فِي العَدْلِ مُلِحّاً دَائِمَا لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيْتُ صَائِمَا

وفي مَثَلٍ[1]: « عَسَى الغُوَيْر أَبْؤُسَا » .

وهي ثلاثةُ أقسام :

الأوَّلُ : عَسَى ، وهو فعلٌ لاتِّصَال الضَّمائر به نحو : عَسِيْتُ بكَسْر السِّين وفَتْحِهَا ، ولحاقِ التَّاء السَّاكنةِ ، ولكن لا يَتصَرَّفُ لتَضَمُّنِهِ معنى الإنشاء ، فأشبَهَ الحروفَ التي هي موضوعةٌ لذلك .

وقيل : معناها الطَّمَعُ والإشفاقُ[2]. وشابَهَتْ لَعَلَّ فجَمَدَتْ .

وتكون ناقصةً وتامَّةً ، **فالنَّاقصة** تَرفَعُ وتَنْصِبُ ، لكنَّ خبرَهَا يكونُ « أنْ » مع الفعل نحو : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُوْمَ ، ووجَبَ ذلك تقديراً لمعناها في الطَّمَع ؛ إذ لا يكونُ إلاَّ في المستقبل ، فعَبَّرُوا عنه بما يطابقه .

فإنْ قيلَ : « زَيدٌ » مفهومُهُ شَخْصٌ ، و« أنْ يَقُومَ » حَدَثٌ ، فكيف أَخْبَرَ به عنه ؟

أَجَبْتُ : بأنَّ أبا عليٍّ نصَّ في « القَصْرِيَّات »[3] على حَذْفِ المضاف

---

(١) فصل المقال : ٤٢٤ ، والمستقصى ١٦١/٢ . وانظر الكتاب ٥١/١، ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣، ٧٢ ، والإغفال ٤١٣/٢ ، والمسائل العضديات : ٦٥ ، والضرائر : ٢٦٦ .

(٢) جاء في شرح الفصول للمصنف لوحة (٢٩) : « قال ابن بَرِّي : وقد يحتملُ أنْ تريدَ ذلك في موضع واحدٍ ؛ لأنَّ الطامعَ في الشَّيء يرجو نَيْلَهُ مُشْفِقٌ ألاّ يَنالَهُ » .

(٣) جاء في « شرح الفصول » للمصنف (البصريات) بدل (القصريات) ، ولعله تحريف حيث لم أجده في المسائل البصريات . وانظر كلاماً له عن هذه الجملة في المسائل العضديات : ٦٥ .

منه كأنه : عَسَى زَيْدٌ ذَا القِيَام . وجَعَلَهُ بعضُهُم فاعلاً ومفعولاً ، وقَدَّرَهُ : يُقَارِبُ زَيْدٌ القِيَامَ .

وحَكَى لي شيخُنَا ـ رحمه الله تَعَالى ـ عن الشَّيخ التَّقيِّ[1] أَنَّهَا زائدةٌ . وقد ذَكَرْتُ ذلك في « شَرْح الفُصُول »[2] .

وقد تُحْذَفُ « أنْ » في الضَّرورة تشبيهاً بكادَ .

والتَّامَّةُ تَرفَعُ فقط نحو : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ. قال عبدُ القاهر[3]: لكن لا يُقالُ : عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ .

واستُغْنِيَ عن المنصوب لاشتمال الكلام على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه ، ومَنْ قدَّرَ محذوفاً في : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ فلعَلَّهُ يُقَدِّرُ هنا أيضاً ، لكن يَلزَمُ على هذا كونُهَا ناقصةً أبداً ، اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يَقصِدَ بذلك اللَّفظَ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُهُم : عَسَاكَ أنْ تفعلَ، فسيبويهِ[4] يَذهَبُ إلى أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بلعلَّ، فتَنصِبُ وتَرفَعُ .

---

(١) هو تقي الدين الحلبي ذكره المصنف في المحصول قال في تقديم خبر مادام على اسمها : وحكى لي من أثق به عن الشيخ تَقِيِّ الدين الحَلَبِيِّ أنَّ ابنَ الخَشَّاب نقل مثل ذلك . و لم أقف له على ترجمة .

(٢) لم يحدد المصنف هناك من قال بزيادتها ، ونصه فيه : « وقال بعضهم : أن زائدة فيه . وعندي فيه نظر ؛ لأن الزائد لا يلزم ، وقد نصُّوا على أنَّ أنْ في خبرها لازمة ، وأنَّ استعمالها بغير أنْ يكون في الضرورة ، ألا ترى إلى قولهم : إنَّ الباء بعد ما ليست بزائدة للزومها » . المحصول من اللوحة (٨٤/أ) .

(٣) المقتصد ٣٦١/١ .

(٤) الكتاب ٣٧٥/٢ ، وقد خطأه المبرد في ذلك ، انظر المقتضب ٧٢/٣ .

فإنْ قيلَ : كيف شَبَّهَ الفعلَ بالحرف في العمل والمعروفُ العكسُ ؟

أجبتُ : جاز ذلك لضعفها بالجُمُود وعدم الدَّلالة على الحَدَث . والأخفشُ يَذهَبُ إلى أنَّهَا على حالها لكن أُنِيبَ الضَّميرُ المنصوبُ عن المرفوع ، والمبرِّدُ[1] يَذهَبُ إلى أنَّ اسمَهَا مُضمَرٌ ، والكافُ خبرُها . وهو ضعيفٌ .

والثَّاني : كاد . ولها اسمٌ وخبرٌ ، غير أنَّ خبرَهَا فعلٌ غيرُ مقترنٍ بأنْ؛ وذلك لأنَّ معناها الإشرافُ على الفعل ، وأنْ تُفيدُ بُعدَهُ ، ولذلك شَذَّتْ معها كقوله[2]:

قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وفي الحديث النَّبويِّ[3]: « كَادَ الفَقْرُ أنْ يَكُوْنَ كُفْراً » .

---

(١) المقتضب ٧٢/٣ .

(٢) منسوب لرؤبة ، وهو في المنسوب إليه ص : ١٧٢ . والشَّاهد في الكتاب ٣٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣، والإيضاح : ١٢١ ، والمقتصد ٣٦٠/١ ، وأدب الكاتب : ٤١٩ ، وشرحه الاقتضاب ٢٦١/٣ ، والإنصاف : ٤٥٣ ، والضرائر : ٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٤٧/٩ .
قال المرادي : وظاهر كلام المصنف (أي ابن مالك) جواز اقتران المضارع بعد كاد بأنْ .

(٣) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٥٣/٣ ومواطن أخرى . وجاء في تحفة الأحْوَذي ١٧/٧ تعليقاً عليه قوله : وَأَمَّا حديث : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا » ، فهو ضعيفٌ جدًّا وعلى تقديرِ صحته فهوَ محمولٌ على الفَقْرِ القَلْبِيِّ الْمُؤَدِّي إِلَى الْجَزَعِ .
وقال في ٤٥/١٠ : رواهُ أبو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ عَنْ أَنَسٍ كما في الجامعِ الصَّغِيرِ ، قالَ الْمُنَاوِيُّ فِي شَرْحه : إِسْنَادُهُ وَاهٍ ، وقال صاحبُ الْمَجْمَعِ في تذكرة الْموضوعات : ضَعِيفٌ .

فإنْ دَخَلَ حرفُ النَّفي عليها فقيل : إنها كالأفعال ، وهو الحقُّ .

وقيل : تكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال .

وقيل : تكون للإثبات في الحالَين .

والثَّالثُ : جَعَلَ ، وأَخَذَ ، وأنشَأَ ، وطَفِقَ ، وكَرَبَ ، وأوشَكَ ، [١٣/ب]
كقولك : جَعَلَ زَيْدٌ / يَتَحَدَّثُ ، وخبرُها الفعلُ بغير أنْ ؛ لأنَّ معناها الأخذُ في الفعل ، وينفرد « أوشكَ » بجواز استعمال « أنْ » معها كعَسَى ، كقولك : أَوْشَكَ زَيْدٌ أنْ يَقُومَ ، وهذا بيِّنٌ .

* * *

[المشتقات]

والاسمُ العاملُ بحقِّ الشَّبَهِ اسمُ الفاعل، وهو وصفٌ لِمَنْ أَوقَعَ الفعلَ .

فقولنا : « وصفٌ » يَدخُلُ فيه المحدودُ وغيرُهُ من اسم المفعول والصفة .

وقولنا : « لمن أَوقَعَ الفعلَ » يَفْصِلُهُ عنهما .

وصيغته من الثلاثي المجرَّدِ على فَاعِل ، وبه سُمِّيَ لكثرة ذلك وخِفَّتِهِ ، وهي مما عداه على صيغة المضارع بميمٍ مضمومةٍ وكَسْرِ ما قبل الآخِرِ نحو : مُدَحْرِجٍ ومُكْرِمٍ ومُضَارِبٍ .

ويَعمَلُ عَمَلَ فعله بشَرْطَين :

أحدهما : أنْ يكونَ مستقبلاً أو حالاً ؛ وذلك لأنه حينئذٍ يكونُ مشابِهاً للفعل لفظاً ، ومُوافقاً له معنًى . وإذا كان ماضياً تنتفي المشابهَةُ اللَّفظيَّةُ ، فيَضْعُفُ الشَّبَهُ .

والآخَرُ : اعتمادُهُ على صاحبه أو على حَرْفِي الاستفهام والنفي .

أمَّا الأوَّلُ فلتَوَقُّفِهِ على محكومٍ عليه به ، وحينئذ إمَّا أنْ يكونَ خبراً لمبتدأٍ ، كقولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً ، أو صفةً لموصُوفٍ كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً ، أو حالاً كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيدٍ ضَارباً عَمْراً .

وأمَّا الثَّاني : فلأنهم لم يستعملوا الصِّفةَ قائمةً مَقامَ الفعل إلاَّ كذلك نحو : أَقَائِمٌ الزَّيْدَان ، ومَا قَائِمٌ الزَّيْدَان ، ولذلك يستقلُّ مع مرفوعه كلاماً .

وأجازَ الأخفشُ[1] إعمالَهُ مجرَّداً عن ذلك ، وهو ضعيفٌ قياساً لِمَا ذكَرْنَاهُ ، وسماعاً لِعَدَمِهِ من فصيحٍ .

وخالفَ الكِسَائيُّ[2] فأجاز إعماله ماضياً ، وتمسَّك بقولهم : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً أَمْسِ ؛ وذلك لأنَّ «درهماً» منصوبٌ به .

وأجاب البصريُّونَ بوَجْهَين :

الأوَّلُ : أنه منصوبٌ بفعل مُضْمَرٍ تقديرُهُ : أعطاه درهماً[3]، وإذا احتمَلَ ذلك بَطَلَ التَّمَسُّكُ به . وزَيَّفَهُ الشَّلوبينيُّ[4] المغربيُّ بقولهم : هذا ظَانُّ زَيْدٍ قَائماً أَمْسِ ، ولو كان التَّقدير : ظَنَّهُ قائماً ، لوَقَعَ الاقتصارُ على أحَدِ مَفْعُولَي ظَنَنْتُ . وهو ممتنعٌ .

والثَّاني : أنَّ الفعلَ الماضيَ له شَبَهٌ مَا بالاسم ، ولذلك حُرِّك آخرُهُ ،

---

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١ ، والتسهيل: ٤٥، ١٣٦ ، وشرحه ٧٤/٣ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٦٧/١ .

(٢) انظر رأي الكسائي ومن تبعه في ائتلاف النصرة : ٩٧ ـ ٩٨، وشرح المفصل ٧٧/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ ، وشرح الجمل ٥٥٠/١ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، والمساعد ١٩٧/٢، والمغني : ١٨٠ ، والهمع ٨١/٥ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : « ومذهبُهُ ـ أي الكِسَائي ـ في ذلك ضعيفٌ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ، لا يُشبهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى ، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع » ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي وناقشه . انظر البسيط ١٠١١/٢ – ١٠١٥ .

(٣) وهذا مذهب الفارسي وجماعة . انظر الإيضاح ص : ١٧٣ ، وشرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

(٤) شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وقد رد الرضي اعتراض الشلوبين قائلاً : وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً ،كما يجيء في أفعال القلوب . شرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

فجُعِلَ لِمَا كان في معناه مَزيَّةٌ على غيره من الأسماء التي ليست كذلك ، فأُعمِلَ في المفعول الثَّاني . وهذا اختيارُ الورَّاق[1] ذَكَرَهُ في « عِلَلِهِ » .

ولي فيه نظرٌ وهو : **إنْ قيل** : فَلِمَ عَمِلَ في الثَّاني دون الأوَّل ؟

أجبتُ : بأنه لو عَمِلَ في الأوَّلِ لامتنعت إضافتُهُ إلى الثَّاني للفصل بينهما ، وكان حينئذٍ يساوي ما هو للحال والاستقبال .

فإن قيل : فهل فيه ضميرٌ فاعلٌ على هذا التَّقدير ؟

[١٤/أ] **أجبتُ** : لم أجِدْ لهم نصّاً ، وإذا /كان الغرضُ من ذلك حصول المزيَّة ـ وقد حَصَلَت بالمنصوب ـ اكتفى به . نَعَمْ لم نَرَ اسماً ينصب ولا يرفع ، بل عكسُ ذلك موجودٌ ، فإنْ قُدِّرَ فيه ضميرٌ لذلك أمْكَنَ ، لكن على هذا التَّقدير لا يصحُّ الإطلاقُ في عدم إعمال اسم الفاعل الماضي فاعلَمْهُ . وتثنيتُهُ وجمعُهُ مطلقاً كمفرَدِهِ في ذلك ، كقولك : الزَّيدَانِ ضَارِبَانِ عَمْراً ، والزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ عَمْراً ، وضَوَارِبُ عَمْراً . قال الشَّاعرُ[2]:

أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

ويجوز حذف النُّون مع العمل والتعريف تخفيفاً ،كقول الشَّاعر[3]:

---

(١) علل النحو ص : ٣٠٢ .

(٢) العجاج والبيت في ديوانه : ٢٩٥ . والشاهد في الكتاب ١/٢٦ ، ١١٠ ، وتحصيل عين الذهب ص : ٥٨، وسر الصناعة ٢/٧٢١ ، والخصائص ٢/٤٧٣ ، والمفصل : ٢٢٣ . أراد الحَمام فغيرها إلى الحَمِي ، رحمه على غير قياس ، ثم قلب ألفه ياء .

(٣) نُسِبَ هذا البيت إلى عدد من الشعراء ، وهو في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم : ٢٣٨، وانظر كلام

=

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَة لاَ يَأْتِيْهِم مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وذلك لأَنَّهُ لما نَصَبَ باسم الفاعل طالت الصِّلةُ ، فخُفِّفَت بحذْفِ النُّونِ تشبيهاً بحذف نُونِ « الَّذين » في قوله[1]:

وَإِنَّ الَّذِيْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِـدِ

فأمَّا إذا خُفِضَ المعمولُ فحَذْفُ النُّونِ للإضافة .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ حَذْفَ النُّون يكونُ للإضافة والتَّخفيفِ في الموصول ،كما ذَكَرْنَا ، ويكون لتقديرها ،كقول الشَّاعر[2]:

- محققه عن نسبته في ص : ١١٤-١١٥، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي ، جدِّ عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان ، وراجع كلام البغدادي في نسبة البيت ص : ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .
والشاهد في الكتاب ١٨٦/١، ٢٠٢، وشرح أبياته ٢٠٥/١، وإصلاح المنطق : ٩٤ ، وتهذيبه ١٧٤ ، وأدب الكاتب ٣٢٤ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح : ١٧٥ ، وإيضاح شواهده ١٦٧/١ ، وفرحة الأديب ١٦٦ وغيرها . والقصيدة كاملة في الاختيارين : ٤٩٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٧٣/٢ .

(١) هو الأشهب بن رميلة (منسوب إلى أمه) . انظر الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٥٣٧/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ١٤٧/١ ، والخزانة ٢٥/٦ ، ٢١٠/٨ ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤ .
وفلج : موضع في بلاد بني مازن على الطريق من البصرة إلى مكة ، وقيل : واد بين البصرة وحمى ضرية ، وهو بطن واد يفرق بين الحزن والصمان ، يسلك منه طريق البصرة إلى مكة . انظر : معجم ما استعجم : ١٠٢٧ ، ومعجم البلدان (فلج) .

(٢) هو الفرزدق والبيت في ديوانه: ٢١٥ (الصاوي)، والشاهد في الكتاب ١٨٠/١، وشرحه ٤٠٢/٢

=

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَـدِ

فـ « ذِرَاعَي » مضافٌ تقديراً، والمضافُ إليه محذوفٌ ، والجبهةُ مضافةٌ إلى الأسد . وهذا قولُ المبرِّد[1] خلافاً لسيبويه[2].

ويكون للمعاقَبَةِ عند الأخفش في قولِكَ : الضَّارِبَاكَ والضَّارِبُوكَ ، أي أنَّ الضَّمير يُعَاقِبُ النُّونَ فلا يجتمعان ، والضَّميرُ منصوبٌ لا مجرورٌ لعدم نتيجة الإضافة، وهي إمَّا للتَّعريفُ أو التَّخفيفُ ، وأجازَ الكوفيُّونَ حَذْفَهَا تخفيفاً في غير الموصول ،كقول الشَّاعر[3]:

يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالفَمَا

قالوا : والأصلُ : الفَمَان ، وهو تثنيةٌ للفَمِ والأنف حيث تجاوَرَا ، فغَلَّبَ الفَمَ على الأنف .

فإن قلتَ : فهلاَّ عُكِسَت الحالُ ؟

- ومعاني الفراء ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ ، وشرح الجمل ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٤٦/١ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤.
وفي أغلب المصادر (أسر به) بدل (أرقت له) . والذراعان والجبهة من منازل القمر .

(١) المقتضب ٢٢٩/٤ .

(٢) ورأي سيبويه أن (ذراعي) مضاف إلى (الأسد) ، و(جبهة) مقحم بينهما ، وهو مضاف إلى محذوف منوي لفظه . انظر شرح الألفية للمرادي ٤٤٦/١ .

(٣) البيت دون نسبة في الخصائص ١٧٠/١، وسر الصناعة ٤٨٤/٢، والهمع ١٢٩/١، وشرح شواهد شروح الشافية : ١٥٨ . وبعده كما في اللسان :

والجِيْدُ وَالنَّحْرُ وَنَدْيٌ قَدْ نَمَا

أجبتُ : بأنَّ الفمَ ثُنائيٌّ[1] لفظاً فغَلَبَ على الأنف لخفَّتِهِ . ولا حُجَّةَ في ذلك ؛ لجواز أنْ يكونَ « والفَمَا » مفعولاً معه[2]، أو يكونَ منصوباً بفعل مضمَرٍ تقديرُهُ : وأُحِبُّ الفَمَا ، أو يكونَ مقصوراً ، وهو مرفوعٌ بالعطف على « عَيْنَا سُلَيْمَى » .

[صيغ المبالغة]

ويُلحَقُ باسم الفاعل ما وُضِعَ للمبالغة ، وهو : ضَرَّابٌ ومِضْرَابٌ وضَرُوْبٌ ، وحَذِرٌ ، وعَلِيْمٌ . قال الشَّاعرُ[3]:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيْرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْـدَار

وكذا قولُ الآخَر[4]:

---

(١) قال ابن الخباز في النهاية : ٤٤٠ : يريد الفَمَان ؛ وذلك لأنه جعل كل شِدْقٍ فَماً .

(٢) أجازه الفراء كما نقل ابن جني . سر الصناعة ١/٤٨٤ . .

(٣) قائله أبان بن عبد الحميد اللاحقي (من شعراء هارون الرشيد) ، وقيل : هو لابن المقفع ،كما في شرح السيرافي ٣/٢١٥ .
والبيت من شواهد الكتاب ١/١١٣ ، وانظر شرحه ٣/٢١٥ ، وشرح أبياته ١/٤٠٩ ، وشرح عيونه : ٧٩ ، والمقتضب ٢/١١٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٦ ، وشرح المفصل ٦/٧١ ، وشرح الجمل ١/٥٨٢ ، وشرح التسهيل ٣/٨١ ، والبسيط ٢/١٠٥٨ ، والخزانة ٨/١٦٩ .

(٤) هو أبو طالب عم النبي ﷺ يرثي أبا المغيرة بن أمية وكان صديقه .
وهو في ديوان أبي طالب ص : ٧٩ ، والشاهد في الكتاب ١/١١١ ، وشرحه ٣/٢١٣ ، وشرح أبياته ١/٧٠، والمقتضب ٢/١١٣ ، والأصول ١/١٢٤ ، وشرح الجمل ١/٥٦٠ ، والبسيط ٢/١٠٥٦ ، وشرح المفصل ٦/٧٠، والخزانة ٤/٢٤٢، ٨/١٤٦ .

ضَرُوْبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا

إذَا عُـدِمُـوا زَاداً فَـإنَّكَ عَـاقِـــرُ

وحُكِيَ : « أمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ[1] ». وإنما عَمِلَ مع فوات الشَّبَهِ لفظاً لقيام المبالغة مَقَامَهُ ، وشَرْطُهُ في / العمل كما ذُكِرَ[2]. [١٤/ب]

* * *

[اسم المفعول]

ومن ذلك اسمُ المفعول ، وهو وَصْفٌ لِمَنْ وقَعَ عليه الفعلُ .

وصيغته من الثلاثي الصَّحيح على مَفْعُولٍ ، وبه سُمِّيَ لكثرته ، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل لكن بفتح ما قبل آخِرِهِ لفظاً أو تقديراً ليحصُلَ الفَرْقُ بينهما . وشَرْطُهُ في العَمَل أيضاً كذلك[3] .

* * *

= قال البغدادي : « قال ابن ولاد : سألت أبا إسحاق الزجاج : لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقرَّ وثبتَ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال : لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلَ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) انظر الكتاب ١١١/١ ، وشرحه للسيرافي ٢١٣/٣ .

(٢) أي كما ذكر في اسم الفاعل .

(٣) أي كشروط اسم الفاعل .

[الصفة المشبهة]

ومن ذلك الصِّفةُ المشَبَّهَةُ ، وهي : تابعٌ لا يَتقدَّمُ عليه منصوبُهُ .

فقولنا : « تابعٌ » يَدخُلُ فيه المحدودُ وغيره من اسم الفاعل والمفعول .

وقولنا : « لا يتقدَّمُ عليه منصوبُهُ » يفصله عنهما ؛ ألا تراك لا تجيزُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ وَجْهاً حَسَنٍ ، تريدُ حَسَنٍ وَجْهاً ، وتجيز : مَرَرْتُ برَجُلٍ زَيْداً ضَاربٍ ، وبرَجُلٍ دِرْهَماً مُعْطًى أخُوْهُ .

ووَجْهُ شَبَهِهَا باسم الفاعل أنها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ ،كما يُفعَلُ ذلك باسم الفاعل ، فتقولُ : حَسَنٌ وحَسنَةٌ وحسنَان وحَسَنَتَان وحَسَنُون وحَسَنَات،كما تقولُ: ضاربٌ وضارِبَةٌ وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات.

وبينها وبين اسم الفاعل ستَّةُ فُرُوق :

الأوَّلُ : أنها لا تُوجَدُ إلا حالاً ثابتةً كالحسَنِ والشَّديد ، واسمُ الفاعل يكونُ مستقبَلاً وحالاً وماضياً .

والثَّاني : أنها لا تَعمَلُ إلا في السَّببيِّ[1]، وحقيقةُ ذلك : أنْ يكونَ

---

(١) قال المصنف في المحصول (لوحة ٧٩) : قوله : (وتعملُ في السَّبَبِيِّ دون الأجنبيّ) : يَقْصِدُ به بيانَ الفَرْق بينهما وبين اسم الفاعل، والمرادُ بالسَّبَبِيِّ المضافُ لَفْظًا، كقولك: برَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، أو تقديرًا ، كقولك : برَجُلٍ حَسَنٍ وَجهًا ؛ إذِ الوجهُ لِصاحِبِ الحُسْنِ، ولا تعمَلُ في غير ذلك، كقولك : مررتُ برَجُلٍ حُسَنٍ وَجْهُ امرَأَةٍ؛ إذْ كانت أجنَبِيَّةً منه، فإنْ كانت له جازَ ذلك، واسمُ الفاعل يعمل في الأجنبيِّ، كقولك: مررتُ برَجُلٍ ضارِبٍ زيدٌ أخاهُ .

معمولُهَا مضافاً إلى ضمير مَنْ هي له لفظاً أو تقديراً ، فاللَّفظيُّ قولُكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ (وَجْهُهُ، والتَّقديريُّ قولُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً، ولو قلتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ)[1] وَجْهُ امرأَةٍ ، لم يجزْ ، إلاَّ أنْ تريدَ امرأةً له.

والثَّالثُ : أنها لا يتقدَّمُ منصوبها عليها كما سبق .

والرَّابعُ : أنها لا تَنصِبُ المفعول به ، وهذا يدلُّ على أنها لا تُصَاغُ من المتعدي ، ولهذا قيل : إنَّ عليماً وسميعاً وما أشبههما اسما فاعِلَين .

والخامسُ : أنها إذا عُرِّفَتْ باللاَّم ومعمولها كذلك ، فالوجهُ الإضافةُ كقولكَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحسَنِ الوجْهِ ، والوَجْهُ في اسم الفاعل كذلك النَّصْبُ كقولكَ : مَرَرْتُ بالضَّاربِ الرَّجُلَ ؛ وذلك لأنَّ الضاربَ أَوقَعَ فِعْلاً بالرَّجُل ، بخلاف الحَسَن .

والسَّادسُ : أنَّ مجرورها لا يُعطَفُ عليه إلاَّ مجرورٌ كقولكَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحسَنِ الوجهِ والقامةِ ، ولا يجوزُ نَصْبُ القامة .

ومجرورُ اسم الفاعل يُعطَفُ على مجروره[2] بالنَّصْب كقولكَ : مَرَرْتُ بالضَّارب الرَّجُلِ والغُلاَمَ . وهذا جَلِيٌّ .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) في (ت) : مفعوله .

[إنَّ وأخواتها]

والحرفُ العاملُ بالمشابَهَةِ : إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ .

ووجهُ شبهها بالفعل أنها مُرَكَّبَةٌ من ثلاثة أحرف فصاعداً ،كما أنَّ الأفعالَ /كذلك ، وأنها مفتوحةُ الأواخر كالأفعال الماضية ، وأنها تتَّصِلُ [١/١٥] بها الضمائرُ، ونونُ الوقاية كاتصال دَيْنِكَ به، وأنها تقتضي اسمَين كاقتضاء المتعدِّي لهما .

ولَمَّا كان لها معمولان امتنَعَ أنْ ترفَعَهُمَا ؛ لأنَّ الفعل لا يرفع فاعِلَين إلا بحرف عطفٍ ، وامتنع أنْ تنصبَهُمَا لخُلُوِّ الكلام من مرفوعٍ . وهو خلافُ وضْعِهِم ، فتعَيَّنَ رفعُ أحدهما ونَصْبُ الآخَرِ ، فكان تقديمُ المنصوب أَوْلى تنبيهاً على قُوَّتها بخلاف « ما » الحجازية ، أَلاَ تَرَاها يُفْصَلُ بينها وبين اسمها بالظَّرْفِ والمجرور بخلاف « ما » ، وأنها عاملةٌ إجماعاً و« ما » فيها خلافٌ . هذا تعليلُ الخُوَارزمي[1] في « التَّخمير » .

وقيل : لَمَّا كان عمَلُهَا فرعاً على الفعل، جُعِلَ كعَمَلِهِ الفرعي ، وهو تقديمُ المنصوب على المرفوع .

---

(١) لم أقف عليه بنصه ، وانظر شيئاً من هذا المعنى في التخمير ٢٨٢/١ ، وراجع ترشيح العلل له ص: ١٣٩ - ١٤١ .
وانظر التعليل لتقديم المنصوب على المرفوع ومقارنتها بـ(ما) في علل النحو للوراق : ٢٣٥ وما بعدها ، وشرح الجمل ٤٢٤/١ .

ومعنى إنَّ وأنَّ التوكيدُ ، تقول : زَيْدٌ قائمٌ ، فإذا أكَّدْتَهُ قلتَ : إنَّ زَيْداً قائمٌ ، وصار كقولكَ : زَيْدٌ قائمٌ زَيْدٌ قائمٌ .

وكأنَّ للتَّشبيه ،كقولكَ : كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ . وقال الزَّجَّاجيُّ[1]: تكونُ للشَّكِّ كقولكَ : كَأَنَّ زَيْداً قائمٌ ، وقال البُسْتيُّ[2]: تكونُ للتَّحقيق[3]، كقول الشَّاعر[4]:

كَأَنَّنِي حِيْنَ أُمْسِيْ لاَ تُكَلِّمُنِيْ مُتَيَّمٌ يَشْتَهِيْ مَا لَيْسَ مَوْجُوْدَا

المعنى : أنه على ذلك في تلك الحال .

---

(١) حروف المعاني : ٢٩ ، وقد ذكر لها فيه ثلاثة معان : تكون تشبيهاً وشكاً ومخففة ، وقيد الشك عندما يكون خبرها مشتقاً من الفعل . واقتصر في الجمل ص : ٥٠ على التشبيه .

(٢) في « تعليقه » الذي ينقل عنه المصنف كثيراً في كتبه ، ويغلب في ظني أنه تعليق على الإيضاح ؛ لأن المصنف ذكره غير مرة مقروناً به في شرح الفصول ، بل وذكر أنه لقي أيا علي وسأله عن (قُمْنَ) في مثل قولك : قُمْنَ الهنداتُ ، هل يصرف ؟ فقال : نعم .
قلت : ويغلب في ظني أن المعني بهذه النسبة هو أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي صاحب غريب الحديث وشرح البخاري . توفي سنة ٣٨٨هـ ، وهو معاصر لأبي علي وتوفي بعده بنحو عشرة أعوام . ونقل المصنف في ص : ٤٠٢ من هذا الكتاب أن الفارسي أنشد البستي بيتاً ، **فإن صح هذا فإنه استدراك مهم** لأني لم أر أحداً ممن ترجم له ذكر أنه لقي الفارسي وأخذ عنه . انظر أخباره في طبقات الشافعية للسبكي ٢٨٢/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٠/١ ، والخزانة ١٣٢/٢ .

(٣) هذا رأي الزجاج كما نص البغدادي في شرح أبيات المغني ١٥٠/٦ ، والخزانة ٤٠٨/٦ ، وبه أخذ السيرافي في شرح الكتاب ١٥/٣ (مخطوط) . ورده بأن الخبر في مثل هذا البيت محذوف . كما نص عليه ابن جني في المحتسب ١٥٥/٢ . ونسبه أبو حيان في التذييل ١٣/٥ إلى الكوفيين والزجاجي . وانظر شرح الجمل ٤٤٧/١ ، والتسهيل : ٦١ ، وشرحه ٦/٢ ، والمغني: ٦٨٩ . وفي الخصائص ١٧٠/٣ أن أبا علي اعتبر كأن كالزائدة واستشهد بالبيت .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة من مقطوعة في ديوانه : ٣٢٠ . ونسب إليه في الخصائص ١٧٠/٣ ، ونسب إلى يزيد بن الحكم الثقفي في اللسان (عود) ، وشرح أبيات المغني ١٤٩/٦ . وانظر المحتسب ١٥٥/٢ ، واللسان (عود) ، والتذييل ١٤/٥، والمغني : ٦٨٩ .

ولكنَّ للاستدراك ، وحقُّهَا أن تتوسَّط بين جملتين إحداهما مُوجَبَةٌ والأخرى مَنفيَّةٌ ، ويتوارد النَّفيُ والإثباتُ على حكم واحدٍ كقولكَ : قامَ زَيْدٌ لكنَّ عَمْراً لم يَقُمْ ، وما قَامَ جَعْفَرٌ لكنَّ عَمْراً قَامَ ، وغيرُ جائز : ما قَامَ خَالدٌ لكنَّ زَيْداً تحدَّثَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وهي مُفرَدَةٌ عند البصريين تمسُّكاً بالأصالة ، وعند الكوفيِّين[1] مُرَكَّبَةٌ من لا والكاف وإنَّ ، فحُذفت الهمزةُ وكُسِرَت الكاف . وهذا ادِّعَاءٌ لا يَنهَضُ به صاحبُهُ. واستحسَنَهُ ابنُ يعيشَ الحلبيُّ[2]؛ لعَدَم النَّظير ونُدْرَةِ البناء .

ومعنى « ليت » التَّمَني ، ومعنى « لعلَّ » الترجِّي .

فإنْ قُلتَ : فما الفرقُ بينهما ؟

أَجَبْتُ : الترجِّي لا يكونُ إلاَّ للمُمْكِن، والتَّمني يكونُ له وللمستحيل ، كقولك : ليتَ الشَّبابَ يَعُودُ، وكقوله تعالى[3]: ﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾.

---

(١) انظر اللباب للعكبري ٢٠٦/١ ، والتبيين له : ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وجواهر الأدب للإربلي : ٥٢٨ ، والجنى الداني : ٦١٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٧/١ . قال الإربلي : وربما مال إلى هذا الرأي بعض البصريين .

وفي بعض المصادر نُسب إلى الفراء أنها مركبة من لكن وأنَّ . انظر الحلل في إصلاح الخلل : ١٦٥، والتذييل ١٠/٥ . والذي في معانيه ٤٦٥/١ موافق لما نسبه المصنف إلى الكوفيين . ونسب العكبري في المتبع ٢٨١/١ إلى الكوفيين القول بأنها مركبة من لا وكأنَّ ، وبه قال السهيلي كما في التذييل ١١/٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٩/٨ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية (٢٨) . وفي النسخ الثلاث يا ليتني ، وليست الآية كذلك ، بل تكملتها: ﴿ يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً ﴾

ولا يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها لِمَا ذُكِرَ . نَعَم إنْ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ذلك ، كقولكَ : إنَّ في الدَّار زَيْداً، وإنَّ عِندَكَ عَمْراً ؛ لأنَّ العَرَبَ تتَّسِعُ فيهما ؛ ألا تراهما يُفصَلُ بهما بين المضاف والمضاف إليه .

واللاَّم المفتوحةُ[1] مختصَّةٌ بإنَّ عند البصريِّين[2] . وغيرُ جائز أن يَلِيَهَا أنَّ[3] أو بالعكس؛ لاجتماع حَرْفَين متَّفِقَي المعنى ، وذلك مُباينٌ لوضع الحروف، فَأُخِّرَتِ اللاَّمُ إلى الجزء الثَّاني ، وكانت أَولى بذلك لعدم عملها .

وهي تدخُلُ / على الخبر كقوله تعالى[4]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، [ب]
وقوله تعالى[5]: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ لمضارعته الاسم .

ولا يجوزُ : إنَّ زيداً لَقَامَ ؛ لعدمها[6].

وعلى اسمها إذا فُصِلَ بينهما، كقوله تعالى[7]: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ﴾ .

---

(١) وهي لام الابتداء المعروفة باللام المزحلقة . انظر الخصائص ٣١٤/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٤/١.

(٢) وأجاز الكوفيون دخولها على لكنَّ ، قال الرماني في معاني الحروف : ١٣٤ : وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه . انظر الإنصاف : ١٧١ [المسألة : ٢٦]، وجواهر الأدب للإربلي: ٥٢٨، ورصف المباني : ٢٧٩ .

(٣) وحكي جوازها عن المبرد . انظر شرح الألفية للمرادي ٢٢٤/١ .

(٤) سورة النحل ، من الآية (١٨) .

(٥) سورة النحل ، من الآية (١٢٤) .

(٦) أي لعدم المضارعة . وفي التذييل ١٢٦/٥ ـ ١٢٧ أن هذه اللام تجوز على اعتبارها واقعة في جواب قسم محذوف تقديره : والله لقامَ .

(٧) وردت في سورة كثيرة أولها البقرة ، من الآية (٢٤٨) .

وعلى معمول الخبر المقدَّم كقولكَ : إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، وقوله تعالى[1]: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . ولا يجوز : إنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ .

واعلَمْ أنَّ المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، والمفتوحةَ وما بعدها في موضع المفرَدِ . **ومواضعهما ثلاثة :**

الأوَّلُ : موضعٌ لا يقع فيه إلاَّ المكسورةُ ، وذلك خمسةُ أقسام غالباً :

منها: الابتداء، قال الله تعالى[2]: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ .

ومنها : دخولُ اللاَّم كقوله تعالى[3]: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۝ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ .

ومنها: وقوعُهَا بعد القول المجرَّدِ من معنى الظَّنِّ، قال تعالى[4]:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ .

ومنها : جواب اليمين. قال تعالى[5]: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾.

---

(١) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .
(٢) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .
(٣) سورة العاديات ، الآيات (٩ - ١١) .
(٤) سورة مريم ، من الآية (٤) .
(٥) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .

ومنها : وقوعُهَا صِلَةً ، قال تعالى[1] : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ .

والثَّاني : مُقابلُهُ ، وهو ما اختَصَّ بالمفرَد، ويكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، كقولك : بلغني أنَّ زيداً منطَلِقٌ ، وعَرَفْتُ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ .

والثَّالث : أنْ يحتَمِلَهُمَا ، كقولكَ : عِنْدِي أَنَّكَ فَقِيْهٌ ، وأَنَّكَ أَدِيْبٌ ، فيجوزُ في الثَّانية الكَسْرُ لعطف جملةٍ على جملةٍ، والفتحُ لعطف مفرَدٍ على مفرَدٍ ، وقُرِئَ[2] : ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهُوَ أنَّ شَـيْخَنَا الثِّقَةَ[3] أَخْبَرَني عَنِ الأَنْدَلُسِيِّ[4] صَاحِبِ

---

(١) سورة الشعراء ، من الآية (٧٦) .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (١٩). وفتحُ الهمزة قراءةُ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وكسرها قراءة ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وأبي عمرو وحمزة والكسائي . انظر السبعة : ٣٠٥ .

(٣) الشيخ سعد المغربي .

(٤) هو علم الدين الأندلسي شارح المفصل أبو محمد القاسم بن أحمد الموفق المرسي الأندلسي . عالم نحويٌّ له شروح على المفصَّل والجزوليَّة والشَّاطبية وغيرها . توفِّي سنة ٦٦١ هـ . انظر معجم الأدباء ١٦/٢٣٤ ، وإنباه الرواة ٤/١٦١ ، والوافي بالوفيات ٢/١٠٢ .
وقد نقل ابنُ هشام في شرح الشذور : ٢٦٦ ذلك عن عامة الفقهاء فقال : « وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح إنَّ بعد حيث وهو لحنٌ فاحشٌ » . وانظر الجنى الداني : ٤٠٧ ، وشرح الألفية للمرادي ١/٢٢١ .

أبي علي[1] أنه يَفتَحُ أنَّ بعد حيثُ ،كقولكَ: جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّكَ جَلَسْتَ، وإنْ كانت تُضافُ إلى الجمل ؛ لأنَّ الجملَةَ واقعةٌ موقع المفرَدِ ، ونائبةٌ عنه، ولذلك فُتِحَتْ بعدَ مُذْ ،كقولكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي؛ لأنَّ التَّقديرَ: مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي . والمختارُ عند الأكثرين الكَسْرُ بعدها أعني حيث، اعتباراً للجملة ، وهذا القائلُ اعتبر اللَّفْظَ ، وذاك اعتبر المعنى، وكلاهما جيِّدٌ ، فلم يبقَ إلاَّ اتِّباعَ اعتبارِ الواضعِ فاعرِفْهُ .

وهي مشتركةٌ في جواز العَطْفِ بالنَّصْب على الاسم قبلَ الخبر وبعدَهُ، وبالرَّفْع إذا عطفْتَ على الضَّمير في الخبر بعد تأكيده ، أو على أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ .

وتنفردُ إنَّ بجواز العَطْفِ بالرَّفع على موضع اسمها بعد الخبر عند البصريِّين، ومُطْلَقاً عند الكوفيِّين[2]، والفرَّاءُ إنْ ظهَرَ فيه الإعرابُ فكالأول، وإلاَّ فكالثَّاني /، والتَّمثيلُ ظاهرٌ . [١٦/أ]

* * *

(١) الشلوبين . أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني ، من أئمة أهل الأندلس في النحو ، له كتاب التوطئة وشرح الجزولية ، وتعليق على الكتاب ، وغيرها . توفي سنة ٦٤٥ هـ . انظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، والذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف : ١٥٨ [المسألة ٢٤] .

[لا المشبهة بإنَّ]

وتُشَبَّهُ « لا » بإنَّ فتعملُ عَمَلَهَا كقولك : لا رَجُلَ أَفْضَلُ منكَ ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما يُتَلَقَّى به القَسَمُ ، ويقَعُ صَدْرَ الكلام ، ويُناقِضُ الآخَرَ . وقد لَمَحَ واضعُ اللُّغة ذلك .

واختُلِفَ في اسمها ، فالأشهر أنه مبنيٌّ[1] . وفيه وجوهٌ :

قيل : وقع ذلك لتضمُّنِهِ معنى « مِنْ » الدَّالَّة على الاستغراق ؛ وذلك لأنه جوابٌ لسائل قالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ؟ فقياسُهُ أنْ يُقَالَ : لا مِنْ رَجُلٍ في الدَّار ، فحُذِفَتْ لذكرها في السُّؤال ، وتَضَمَّنَ الاسمُ معناها فبُنِيَ[2] .

ويُشْكِلُ ذلك بالمميِّزِ الَّذي يُقَدَّرُ معه مِنْ ، فإنه لم يُبْنَ ؟

والجواب : أمَّا مَنْ قالَ : إنَّ البناءَ ليس على سبيل الوجوب فالسُّؤالُ ساقطٌ ، وأمَّا مَنْ قالَ بالوجوب ، فهو كما قيلَ في الاعتذار عن بناء المثنَّى والظَّرْف ، وسيأتي إنْ شَاءَ الله تَعَالى .

---

(١) هذا رأي أكثر البصريين . انظر الكتاب ٢/٢٧٤ ، والمقتضب ٤/٣٥٨ ـ ٣٦٠ ، والمسائل المنثورة ص : ٨٨ ، والإنصاف : ٣١٠ ، وأسرار العربية : ٢٤٦ ، والتبيين : ٣٦٢ ، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥، والتذييل ٥/٢٢٦ .

(٢) وهو قول الخليل كما في الكتاب ٤/٢٧٥ ، وانظر المقتضب ٤/٣٥٧ ، وعلل النحو : ٤٠٦ ، والتذييل ٥/٢٢٦ .

وقيل : رُكِّبَتْ « لا » مع اسمها ، والتركيبُ مُوجِبٌ للبناء .

وقيل : بل ذلك لشَبَهِهِ بلام الاستغراق[1].

وبُني على حركةٍ لعُرُوضِ البناء ، وكانت فتحةً لأجل التركيب .

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ[2] و السِّيرافي[3] إلى أنه مُعْرَبٌ .

وهو ظاهرُ كلام سيبويه؛ لأنه قال[4]: « هذا باب النَّفي بـ(لا)، و(لا)

---

(١) انظر التذييل ٢٢٨/٥ .

(٢) وهو رأي الكوفيين . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٣١٠ [المسألة : ٥٥] ، والتبيين : ٣٦٢ ، وائتلاف النصرة ص: ٥٠.
وقد نفى الدكتور شعبان صلاح في كتابه (من آراء الزجاج النحوية) ذلك عن الزجاج ، وقال : إنه يقول برأي سيبويه وهو البناء في اسم لا ، والفرق بين قوله وقول سيبويه هو في المصطلح لا في مدلول المصطلح. انظر ص : ٧٨ ـ ٨٣ من الكتاب.
قلتُ : وأول مَن نسب ذلك إلى الزجاج هو الرضي في شرح الكافية ٨١٥/٢ (القسم الأول) ، ولا أدري على ماذا استند في نقله هذا . وانظر المغني ص : ٣١٤.

(٣) شرح الكتاب ٨٣/٣ (مخطوط). ونصه : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ » . وإليه أيضاً ذهب من البصريين الجرميُّ والأخفش والزَّجَّاجُ والرمانيُّ والمبرد . انظر ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣، والتذييل ٢٢٦/٥ ، والمقاصد الشافية ٤٢٤/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٤/٢. قلتُ : وهذا المصطلح الذي أطلقه سيبويه قد فسَّرَهُ هو بنفسه بنص آخَرَ في الكتاب ٢٨٣/٢ قال فيه : « واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين ،كما ذهب من خمسة عشر ، لا كما ذهب من المضاف » ، كما فسره النحاة من بعده كالأخفش والمبرد والنحاس من أنه نُصب بغير تنوين لتركبه معها تركب خمسة عشر. انظر المقتضب ٣٥٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ .

تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين »[1].

وإنَّما تُرِكَ لثلاثةِ أوجُهٍ :

الأوَّلُ : أنَّه لَمَّا لم يُفْصَل بينها وبينَ اسمها جَرَيا مَجْرَى المُرَكَّب ، فحُذِفَ التَّنوينُ لذلك .

والثَّاني : أنَّ « لا » ضعيفةٌ لأنها فرعُ أنَّ التي هي فرعُ «كان » التي هي فرعُ الفعل الحقيقيِّ ، فلم يُنوَّن اسمها .

والثَّالثُ : أنه لو نُوِّنَ لتُوُهِّمَ أنه منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ ،كقولكَ : وَعَدْتَني بدِرْهَمٍ ودِينَارٍ فَلاَ دِرْهَماً ولا دِيْنَاراً ، تريدُ : فَلاَ أَعْطَيْتَني ، فحُذِفَ التنوينُ رفعاً لذلك .

وعكسُهُ تنوينُ « غُدْوَةٍ » في قولكَ : لَدُنْ غُدْوَةً ؛ لأنهم لَمَّا نَصَبُوا بلَدُنْ تشبيهاً لها بضَارب ، فلو لم يُنوِّنُوا لم يُعْلَمْ أهُوَ منصوبٌ أم مجرورٌ ، فاعرفْهُ .

وإنْ كان مُضافاً كقولكَ: لا غُلاَمَ رَجُلٍ عِنْدَنَا، أو مشابِهاً له كقولكَ : لا ضَارباً زَيْداً في الدَّار ، فهو مُعْرَبٌ .

ويُثَنَّى ويُجمَعُ بالنون كقولكَ : لا غُلاَمَينِ لكَ ، ولا مُسْلِمِينَ في البلد .

فإن قيل : فلِمَ أَثبَتَّ النُّونَ وحَذَفْتَ التَّنوينَ ؟

---

(١) اقتبس المصنف هذه الفقرة بكاملها من توجيه اللمع لابن الخباز دونما إشارة . انظر توجيه اللمع ص : ١٤٢ .

أجبتُ : النُّونُ قويةٌ بتحرُّكها ، والتنوين ضعيفٌ بسكونه ، فلذلك اختَلَفَ حكمُهُمَا ؛ ألا ترى أنَّه يجوزُ : جَدْولٌ ، وجُدَيِّلٌ ، وجُدَيولٌ ، ولا يجوزُ في عَجُوز إلاَّ عُجَيِّزٌ بالقلْبِ فقط، والفرقُ ما ذكَرْنَا من قوَّة المتحرِّك، وضعفِ السَّاكن . وكذلك قلبوا الواوَ ياءً في ميقات ، ولم يقلبوها في عِوَض .

نَعَمْ فيهما خلافٌ : فمَذْهَبُ الخليل وسيبويه[1] بناؤُهُمَا لقيام المقتضي له ، ومَذْهَبُ المبرِّدُ أنه مُعْرَبٌ[2]؛ إذ ليس في الكلام مُرَكَّبٌ شطرُهُ / الثَّاني [١٦/ب] مثنًّى أو مجموعٌ .

وهنا تنبيهٌ في رافع الخبر :

فذَهَبَ الأخفشُ[3] ـ واختاره الزَّمخشَريُّ[4] ـ إلى أنه مرفوعٌ بلا ،كَمَا أنه مرفوع بإنَّ .

فإنْ قلتَ : فإذاً لا يَظْهَرُ أثرُ الفرعيَّة ؟

أجبتُ : قد ظَهَرَ في غير ذلك ، وهو اختصاصُ عملها في النَّكرات ،

---

(١) الكتاب ٢٨١/٢ ـ ٢٨٣ ، وانظر توجيه اللمع ص : ١٥٠ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦٦/٤ ، وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٥٠ ، والمغني ص : ٣١٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، قال : « وخبرها رفعٌ ، وهو بمنزلة الفاعل ، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به ، ولا بمنزلة الفعل » . وانظر توجيه اللمع ١٥٠ ، والمغني : ٣١٤ ، والمساعد ٣٤١/١ ، والجنى الداني : ٢٩١ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٢ .

(٤) المفصل ص : ٥٥ .

وعدَمُ جواز تقديم خبرها على اسمها وإنْ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

وذهَبَ سيبويه[1] إلى أنَّ « لا » مع اسمها في موضع مبتدأ ، وما بعد ذلك هو الخبر ، وهذا بيِّنٌ .

* * *

[لا المشبَّهَةُ بليس]

وتُشبَّهُ « لا » أيضاً بليس ، فترْفَعُ وتَنصِبُ ، ولا تَعمَلُ إلاَّ في النكرات كقولكَ : لا رَجُلٌ أَفْضَلَ منكَ حَمْلاً لأقلِّ الوَجْهَين على أكثرهما ، وهذا رأيُ البصريِّين .

وأجاز الكوفيُّونَ[2] أنْ تَعْمَلَ في المعارف ،كقول الشَّاعر[3]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنا مُبْتَغٍ سِــوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

والتقدير : لا أنا مُبْتَغِياً ، فسَكَّنَ الياءَ في النَّصْب ، ويدلُّ على ذلك عَطْفُ « مُتَرَاخِياً » عليه ، وقد جَاءَ في شِعْرِ المتنبِّي ، وهو[4]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

(٢) ووافقهم ابن جني وابن الشجري وابن مالك . انظر التسهيل : ٥٧ ، وشرحه ١/٣٧٧ ، والجنى الداني : ٤٩ ، والتذييل ٤/٢٨٦ ، والمغني : ٣١٦ .

(٣) هو النابغة الجعدي ، شعره : ١٧١ .
وانظر البيت في أمالي ابن الشجري : ١/٤٣١، والمغني ٣١٦ ، وشرح أبياته ٤/٣٧٨ ، والتذييل ٤/٢٨٦.

(٤) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٤/٧٧٧ وفيه : (إذا الجود) ، وشرح الواحدي ص : ٦٢٤ .

إِذَا العِرْضُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى فَلاَ الحَمْـدُ مَكْسُـوْباً وَلاَ المَالُ باقياً

وقد استقصيتُ القولَ في هذه المسألة في « المسائل الخلافيَّة » .

* * *

[ما النَّافية]

ومن ذلك ما النَّافيةُ :

وهي تعمَلُ عند الحجازيِّين لمشابهتها ليس في النَّفْي ، ونَفْي الحال ، ودخولِ الباء في الخبر ، فتقول : ما زَيْدٌ قَائِماً .

ويَبطُلُ عَملُهَا بأربعة أشياءَ :

الأوَّلُ : انتقاضُ النفي بإلاَّ كقولكَ : مَا زَيْدٌ إلاَّ قَائِمٌ ، ولا يجوزُ : قَائِماً[1] . وحَكَى ابنُ خَروفٍ[2] أنَّ الإعمال لغةٌ قليلةٌ .

والثَّاني : تقديمُ الخبر على الاسم كقولكَ : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوزُ: ما قائماً زيدٌ ؛ لأنَّ التَّقديمَ تَصَرُّفٌ ، فليس لـ « ما » فيه نصيبٌ[3] .

---

(١) انظر علل النحو ص : ٢٥٧ .

(٢) شرح الجمل ٥٨٧/٢ قال حين حديثه عن لغة بني تميم في عدم الإعمال : « لم يعملوها في شيء على حال، وهو قياسٌ ، لضعفها عن العمل » .
ورُوي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الموجب بإلا . انظر شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والجنى الداني ص : ٣٢٥ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢ .

(٣) وحكى الفارسي عن الجرمي أن ناساً قد رووا عن العرب نصب خبر (ما) مقدماً نحو : ما منطلقاً زيد ، قال : وليس ذلك بكثير ... واستدل الفارسي على جواز ذلك بدخول الباء عليه مقدماً . المقاصد الشافية ٢٢٢/٢ .

والثَّالثُ : تقديمُ المعمول ،كقولكَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، ولا يجوزُ : آكلاً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا المعمولَ لو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدَّمَ ، جازَ الإعمال كقولك : مَا فِيكَ زَيْدٌ راغباً ؛ لِمَا سَلَفَ من الاتِّسَاع فيهما .

والرَّابعُ : زيادة إنْ كقولكَ : مَا إنْ زَيْدٌ قائمٌ ، وذلك لحصول الفصل . ونَقَلَ الفارسيُّ عن المبرِّدِ[1] جوازَ الإعمال[2].

* * *

والثالث من تقسيم العامل[3]:

وهو ما يعمل بالخَلَف والنيابة ، وهو أربعة أقسام : اسمٌ غيرُ ظرف ، واسمٌ هو ظرفٌ ، وجملةٌ ، وحرفٌ .

فالأوَّلُ :

أسماءُ الإشارة نحو قولك : هَذَا زَيْدٌ قَائِماً[4]، فالعاملُ في « قائم » ذا

---

(١) كلام المبرد في المقتضب ١٨٩/١ و ٣٦٠/٢ القول بعدم إعمالها . قال : « تكون إنْ زائدة في قولك : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع ما بها من النصب الذي في قولك : ما زيدٌ منطلقاً » .

(٢) المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٠٥ [المسألة : ٩٢] . وانظر اللباب للعكبري ٥٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٨ ، والجنى الداني ص : ٢١٠ .

(٣) كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة ، والثاني : هو ما يعمل بحق الشبه .

(٤) انظر الكتاب ٧٩/١ ، ١١٣ ، والأصول ١٥٦/١ .

لنيابته عن « أُشِيرُ » .

ومن ذلك أسماءُ الأفعال، وهي ما كان بمعنى الأمر والماضي، ولذلك قيل أسماءُ الأفعال لموافقتها لها في المعنى ، فالأوَّلُ نحو : صَهْ بمعنى اسْكُتْ ، والثَّاني نحو : أُفٍّ بمعنى تَضَجَّرْتُ .

فإن قيلَ : فما فائدة التَّسمية ، أتكثيرُ الألفاظ أم غيرُ ذلك ؟

أجبتُ : بأنَّ ابنَ السَّرَّاج قَالَ[1]: المقصودُ من ذلك المبالَغَةُ ، فإذا قلتَ : أُفٍّ ، فكأنَّكَ قلتَ : كَثُرَ تَضَجُّرِي جدّاً ، وإذا قلتَ : صَهْ ، فكأنَّكَ قلتَ : اسْكُتْ / سُكُوتاً تَاماً ، ولولا هذه المبالَغَةُ لم يكُنْ في العدول عن الأفعال [و/١٧] إليها فائدةٌ .

نَعَمْ قال أبو الفَتْح في « الخصائص »[2]: الفائدةُ منها الاتِّسَاعُ أيضاً .

فإنْ قيل : ما الدَّليلُ على اسميتها ؟

أجبتُ : يدلُّ على ذلك وجوهٌ :

منها : أنَّ فيها ما هو على حرفين كصَهْ ومَهْ ، ، وليس في الأفعال ما هو على حرفين وليس له أصلٌ في الثلاثة .

ومنها : أنَّ فيها ما يُنَوَّنُ كصَهٍ ومَهٍ وأَيْهاً وهَيْهَاتٍ .

---

(١) لم أقف عليه في الأصول مع أنه تحدث عن أسماء الأفعال في ١/١٤١ - ١٤٧ .

(٢) الخصائص ٣/٤٦ .

ومنها : أنَّ فيها ما ليس وزنُهُ وزنُ الأفعال نحو : شَتَّانَ ، وقَرْقَارِ ، ونَزَالِ .

ومنها : أنَّ الضَّمائرَ لا تتَّصِلُ بأكثرها .

فإنْ قيلَ : فإذا كانت أسماءً فكيف دلَّتْ على الزَّمان المحَصَّل ؟

أجيبتُ : حصل لها ذلك بالنيابة لا باسميتها المطلقة .

فإنْ قيل : فما الأكثرُ فيها هل الأمرُ أو الخبر ؟

أجيبتُ : بأنَّ الأمرَ هو الكثير[1]؛ وذلك لأنهم يستغنون فيه عن الفعل الصريح فيُسقِطُونَهُ بغير عوض ،كقولكَ لِمَنْ أشَالَ السَّوط : زَيْداً ، أو لِمَنْ وَضَعَ يدَهُ على ما تريدُهُ : يدَكَ ، تُريدُ : اضْرِبْ ، وارْفَعْ . والخبر ليس كذلك .

فإن قيل : فلمَ بُنِيَتْ ؟

أجيبتُ : لوقوعها موقع فعل الأمر أو الماضي ، ومنهم مَنْ يقولُ : أُفٍّ نابَتْ عن أَتَضَجَّرُ ، فيُقَدِّرُ المستقْبَلَ ، فتكونُ علَّةُ بنائه وقوعُهُ موقع ما أصلُهُ البناءُ، ولأنَّ ذلك خُروجٌ للاسم عن أصله ووَضْعه ، وخروجُ الشَّيء علَّةٌ كافَّةٌ[2] في البناء .

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/١/٢٩٧ .

(٢) كذا في النسخ . وفي (ح) غير واضحة . ولعل الصحيح : علة كافية .

وهذه الأسماء على قسمين : مُتَعَدٍّ ، ولازم[1] .

فالأوَّلُ نحو : رُوَيدَ زَيْداً بمعنى أَمْهِلْ . قال الشَّاعرُ[2]:

رُوَيْدَ عليّاً جُدَّ مَا ثَـدْيُ أُمِّهِم إِلَيْنَا وَلَكِـنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَاينُ

ويُستَعْمَلُ معرَباً على ثلاثة أوجُهٍ :

مصدَرٍ ،كقوله تعالى[3]: ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ .

وحالٍ كقولكَ : ساروا رُوَيداً أي : مُرْوِدِيْنَ .

وصفةٍ كقولكَ : ضَعْهُ وَضْعاً رُوَيداً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه تصغيرُ إرْوَاد بحذْفِ زائدَيْهِ وهما الهمزةُ والألِفُ[4]، ويُسَمَّى تصغير الترخيم . وهذا يُبْطِلُ زَعْمَ الفَرَّاء[5] أنه مختصٌّ بالعَلَم ، وكذلكَ حُمَيقٌ في تصغير أحمق ، وكُمَيْتٌ .

---

(١) انظر الأصول ١٤١/١ ، وشرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي، وقيل : المعطل الهذلي ، والبيت من قصيدة مذكورة في شرح أشعار الهذليين ٤٤٤/١ . والشاهد في : الكتاب ٢٤٣/١، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وإيضاح الشعر ٢٨ ، وشرح المفصل ٤٠/٤، وشرح ابن القواس ١٠١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩/٥ (مخطوط) . و(جدَّ ما ثديَ أمهم إلينا) كلمةٌ تقال للرجل إذا لم يصل رحمه. (شرح أشعار الهذليين) .

(٣) سورة الطارق ، من الآية (١٧) .

(٤) انظر شرح السيرافي ٥٠/٢-٥١ (مخطوط)، وشرح المفصل ٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٣٠٠/٥.

(٥) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢٣٠٠/٥ ، والمساعد ٦٤٦/٢ .

ولو ذَهَبَ إلى أنَّ ذلك فيه أكثرُ منه في غيره لأصَابَ .

ومنه تَيْدَ[1]، وهو بمعنى أَمْهِلْ[2]، وبناؤُهُ لِمَا ذُكِرَ . وحُرِّكَ لالتقاء السَّاكنين الياءِ والدَّالِ ، وفُتِحَتْ تخفيفاً .

وحكى الكوفيُّون تَيْدَكَ زَيْداً[3]، فتحتَمِلُ الكافُ وَجْهَين :

أحدهما : أنْ تكونَ مخفوضةً بإضافة تَيْدَ إليها[4]، وتَيْدَ على هذا مَصْدَرٌ بمنزلة أعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً .

والآخَرُ : أنْ تكونَ حرفاً للخطاب[5].

والأقرَبُ فيها أنْ تكونَ من التُّؤَدَة . الفاءُ واوٌ أُبْدِلَ منها التَّاءُ ، ولَزِمَ على حَدِّ تَيْقُورٍ[6] وتَوْرَاة[7]، والعين همزة لكن أُبْدِلَتْ ياءً لضَرْبٍ من

---

(١) نَصَّ الرعينيُّ في شرح ألفية ابن معط : ٤٨٣ على أنه تِيْدَ بكسر التَّاء ، وسكون الياء .

(٢) في المفصل : ١٤٥ تيد بمعنى رُويد ، ومثله في معاجم اللغة . انظر القاموس (تيد) ، والتخمير ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ .

(٣) الحكاية عن البغداديين في المصادر . انظر إيضاح الشعر : ٣٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وشرح الكافية ٣٠٤/١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٥/٥ ، والهمع ١٢٢/٥ .

(٤) انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ .

(٥) وهو قول ابن بابشاذ . انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ . وهذا السطر ساقط من (ت) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٣٣٢/٤ : « وزعم الخليل أنها من الوقار ، كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِي

وانظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وسر الصناعة ١٤٦/١ ، والمنصف ٢٢٧/١ .

(٧) انظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وكتاب الشعر : ٢٩ . وراجع الارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

التخفيف على غير قياس، كما قالوا في قَرَأْتُ: قَرَيْتُ، وفي بَدَأْتُ: بَدَيْتُ[1].

ومنه هاتِ الشَّيءَ ؛ أي : أعْطِنِيْهِ ، وكأنه من لفظ هَيْتَ ومعناه .

قال الخليلُ[2]: هو من آتَى يُؤَاتِي ، والهاءُ بدلٌ من الهمزة ، واستدلَّ على ذلك بتصرُّفِهِ نحو قوله[3]:

للهِ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

وبقولهم في المصدر : المهاتاة[4]. ويدلُّ على قوة هذا[5] لحاقُ الضمير له. قال تعالى[6]: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ . وفي الحديث[7]: « هَاتُوا رُبْعَ عُشْرِ أَمْوَالِكِم » . [١٧/ب]

---

(١) قال أبوحيَّان : وفيه تكلُّفٌ ، والأظهرُ أن يكونَ غيرَ مشتَقٍّ؛ لأنَّ الغالبَ على هذه الأسماءِ عدمُ الاشتقاق . الارتشاف ٥/٢٢٩٥ .

(٢) العين ٤/٨٠ . فهو عنده فعلٌ . وانظر شرح الكافية ٢/١/٣٠٣ .
وجاء في شرح الرعيني على ألفية ابن معط :٥٢٢ تعليقاً على مَن قال بأنها اسم فعل : « قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُ المطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بابن بابْشَاه : إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية ؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ هاتِ كما صنعوا فعلاً من لفظ لولا فقالوا : سألتُه حاجَتَه فلَولاَ . قلتُ : والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ ، لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب ، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ » .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في العين (هتى) ٤/٨٠ ، والبارع : ١٤٤ ، وسر الصناعة ٢/٥٥٣، والتصريف الملوكي ص : ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٤/٣٠ ، واللسان (هتى) .

(٤) انظر البارع ص : ١٤٢ .

(٥) أي كونها فعلاً لا اسم فعل .

(٦) سورة البقرة ، من الآية (١١١) ، وسورة النمل ، من الآية (٦٤) .

(٧) جاء بلفظ : « هاتوا ربع العشور من كل أربعين درهما ... » في كل من مسند الإمام أحمد ١/١٣٢ ، ٢/٣٣٤ ، وسنن أبي داود ١/٤٩٢ ، ٢/١٠ ، وسنن ابن ماجه ١/٥٧٠ .

وليس بابُ هذه الأسماء لحاقَ الضَّمائر لها .

والثَّاني : نحوُ صَه ، وهو بمعنى اسكتْ ، ومه بمعنى اكففْ ، وإيهٍ بمعنى زِدْ .

فإنْ قيلَ : فاكْفُفْ وزِدْ يتعدَّيان كقولكَ : كَفَّ اللهُ شَرَّه، وزَادَهُ اللهُ. وحُكْمُ الاسم في ذلك حُكْمُ الفعل المَنُوْبِ عنه ، فَلِمَ ذُكِرَا في قِسْمِ اللاَّزم ؟

أجبتُ : فُعِلَ ذلك نظراً إلى الاستعمال ؛ ألا ترى أنه لا يُقَالُ : مَهْ زَيْداً ، ولا : إيهِ الحديثَ ، وإنْ كان القياسُ لا يأباه ، فاعْرِفْهُ .

ومن ذلك المصْدَرُ النَّائبُ عن الفعل كقولكَ : ضَرْباً زَيْداً ، تُريدُ : اضْرِبْ زَيداً ، وفيه ضميرٌ مستكِنٌّ انتقَلَ من الفعل إليه ، وهو النَّاصبُ لزَيدٍ . ويعمَلُ أيضاً إذا كان مُقَدّراً بأنْ والفعل كقولكَ : رَجَاؤُكَ زَيْداً خَيْرٌ لَكَ ، والتقدير : أنْ تَرْجُوَ زَيْداً خَيرٌ .

فإنْ قيلَ : فلِمَ قُدِّرَ بأنْ دون غيرها ؟

أجبتُ : الحروف المصدريات أربعٌ :

أولها : ما ، وليست بقوية في ذلك لوجهين : أحدهما : أنها قد توصل بالجملة الاسمية ،كقولكَ : سَرَّني مَا أَنْتَ صَانِعٌ . قال الشَّاعر[1]:

---

(١) هو المرَّار الأسدي ، والبيت في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويون)، ويقالُ له المرَّار الفقعسي، وفقعس من بني أسد، وهو أحد آبائه الأدنَين،وأسد جده الأعلى.الخزانة ٢٨٨/٤.

=

أَعَلاَقَـةً أُمَّ الوُلَـيِّـدِ بَعْـدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

والآخر : أنَّ الأخفشَ ذهب إلى أنها ليست بمصدرية .

وثانيها : أنَّ المشددة ، وهذه تختصُّ بالأسماء ، والعمل هنا لِمَا شُبِّهَ بالفعل ، فكيف تُقدِّرُهُ بما لا يَدخُلُ على الفعل ؟

وثالثها : كي ، وهي للتَّعليل ، ولا معنى لها في قولك : ضَرْبُكَ زَيْداً شَديدٌ . ولَمَّا بطَلَتْ هذه الثلاثةُ ، بقيَتْ **أنْ** .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ابنَ الدَّهَّان قال : المصدَرُ إذا كان للحال كقولكَ : ضَرْبُكَ زَيْداً الآنَ حَسَنٌ لا يَصِحُّ تقديرُهُ بأَنْ ؛ لأنها للاستقبال ، وقد فَرَضْنَاهُ للحال ، بل نقدِّرُها هنا بـ« ما » ؛ لأنَّ « ما » للحال .

قال ابنُ الخبَّاز الموصليُّ[1]: هذا لا يُجْدِي عليه نفعاً ؛ لأنَّ « ما » للحال إذا كانت نافيةً ، فمِنْ أينَ له أنَّ « ما » للحال إذا كانت مَصْدريَّةً ؟

= وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر . انظر منها الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٢٢/٣ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، والإغفال ٤٢٣/١ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٦/٣، والخزانة ٢٣٢/١١ . والأفنان : جمعُ فَنَن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . قال البغدادي : قال السيرافي : الرواية الصحيحة (أمَّ الوَلِيد) بالتكبير، ويكون مزاحَفاً بالوقص؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه، قال: وإنما الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن، والوليد : الصبي . والثغام نبت تبرز منه خيوط طوال دقاق، والمخلس الذي اختلط بياضه بالسواد، فإذا صار أبيض كله، قيل ممحل فيكون أشبه بالشيب .

(١) ذكره المصنف في المحصول أيضاً ، ويبدو أنه عن شرح ابن الخباز للجزولية .

وأقولُ : الغرضُ أنْ يُقدَّرَ المصدَرُ العاملُ بحرفٍ مصدريٍّ لا يُناقِضُ حالِيَّتَهُ كمناقضَتِهِ أنْ ، و« ما » غيرُ مناقضةٍ . **لكنَّ قولَهُ : إنَّ « ما » المصْدَرِيَّةَ للحالِ عَجَبٌ** .

ويعمل منوناً كقوله تعالى[1]: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾ ، وهو الأقوى .

ومضافاً إمَّا إلى الفاعل ، وهو الأكثرُ كقولكَ[2]: أعجَبَني دَقُّ القَصَّار الثَّوبَ .

وإمَّا إلى المفعول كقولكَ : أعجبني دقُّ الثَّوبِ القصَّارُ[3] .

وإمَّا إلى الظَّرْفِ كقولكَ : أعجَبَني ضَرْبُ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً .

ومعرَّفاً بالألف واللاَّم وهو الأضعف. قال أبو عليٍّ[4]: ولا أعلمُ مصْدراً معرَّفاً بالألف واللام مُعْمَلاً في التَّنزيل .

ووجهُ ضَعْفِهِ أنه في عمله مقدَّرٌ بأنْ والفعل . وإذا دخلت اللامُ تعذَّرَ تقديرُهُ بها ؛ لامتناع دخول اللام على الحرف ، قاله ابنُ الحاجب[5]. وفيه نظرٌ ؛ وذلك لأنَّ اللاَّمَ لا يقدَّرُ انفصالها عن المصدر ، بل يجعل مكانه أنْ

---

(١) سورة البلد ، من الآيتين (١٤ - ١٥) .

(٢) المثال في المقتضب ١/١٥٤ ، والمفصل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨٢٨ .

(٣) في (ت) : كقولكَ : دق الثوب القصار .

(٤) الإيضاح ص : ١٨٦ .

(٥) شرح الكافية له ٣/٨٢٨ .

والفعل ؛ لأنها كالجزء مما تُعرِّفُهُ ، وهو بُني على أنها تُنزع منه ، ثمَّ يُقدَّرُ المصدَرُ وحدَهُ بأنْ والفعل ، / وتدخُلُ اللامُ على أنْ ، وذلك ممنوعٌ . [١/١٨]

أَعْجَبَني ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ عِنْدَ بَكْرٍ ، وجعلتَ الظَّرفين متعلِّقَين بالمصدَرِ لم يَجُزْ تقديمهما عليه ؛ لأنه في حكم الموصول . وإنْ جَعَلْتَهُمَا متعلِّقَين بأَعْجَبَني جاز تقديمهما ، وإنْ جعلْتَ الأوَّلَ لأَعْجَبَني ، والثَّاني للمَصْدَرِ امتَنَعَ لحصول الفصل بالأجنبي ، بل العكسُ جائزٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه إذا كان في معنى اسم الفاعل جازَ تقديمُ معمولِهِ عليه ، كقول الشَّاعر[1]:

كُلٌّ مِنَ المَنْظَرِ الأَعْلَى لَهُ شَبَهٌ هَذَا وَهَذَانِ قَدُّ الجِسْمِ وَالنُّقَبُ

فقوله : « له » متعلِّقٌ بـ« شَبَه » ، والتقديرُ : لَهُ مُشَبِّهٌ ، وكذلك إنْ كان في معنى اسم المفعول وتعلَّق به شيءٌ ، فاعْرِفْهُ .

والاسمُ الذي هو ظرفٌ كقولكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِماً ، فقائماً نصبٌ على الحال من الضَّمير الذي في الظَّرْف ، والظَّرْفُ هو النَّاصِبُ . هذا

---

(١) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه ١/١٢٥ من قصيدته المشهورة التي أولها :

ما بالُ عَينِكَ مِنْهَا الماءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّه مِن كُلى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ

وفي (ص) : والثقب .

اختيارُ أبي عليٍّ وأبي الفتح[1].

ويدُلُّ على ذلك أنه لا يتقدَّمُ الحالُ على قوله : « عندَكَ » في الأشهَر[2]. وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ الأخفَشَ[3] أجَازَ التَّقديمَ في ذلك .

وأيضاً فيجوزُ أنْ يكونَ العاملُ هو المقدَّرُ ، وامتَنَعَ التقديمُ للزوم حذفِهِ وكونِهِ غيرَ مذكورٍ لفظاً .

نَعَمْ ذهَبَ ابنُ بَرْهَانَ[4] إلى إجازة تقديم الحال إذا كان ظرفاً على عامله إذا كان كذلكَ ،كقولكَ : زَيْدٌ في الدَّار خَلْفَكَ ، إذا جَعَلْتَ « في الدَّارِ » خبرَ زَيْدٍ ، وعلَّقْتَهُ بمحذوف ، وجعلْتَ « خَلْفَكَ » منصوباً على الحال من الضَّمير الذي في الخبر ، وذلك هو العاملُ فيه ، فتقول : زَيْدٌ خَلْفَكَ في الدَّار ، وحَسُنَ ذلك مراعاةً للفظ الظَّرْف ، كما رُوعي في باب إنَّ حيث قيل : إنَّ في الدَّارِ زَيْداً .

---

(١) انظر المسائل المنثورة ص : ٣٢ ـ ٣٣ ، واللمع ص : ١١٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٦/١ ، قال سيبويه : « واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجلٌ ، فإن قال قائل: اجعله بمنزلة: راكباً مُرَّ زيدٌ .. قيل له : فإنه مثله في القياس ... ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل » ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية ٦٥٢/٢/١ .

(٣) ووافقه الكسائي والفراء كما في الغرة لابن الدهان ١٠٤/٢ (مخطوط) ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ . وقد ذهب إلى هذا الرأي من قبلُ الفراءُ في معانيه ٣٥٨/١، ٤٢٥/٢ .

(٤) شرحه على اللمع ١٣٤/١ .

وقال لي شيخي سعدٌ المغربيُّ رحمه الله : إذا تعلَّقَ الظَّرْفُ أو الجارُّ والمجرورُ بمحذوفٍ عَمِلَ في الحال والظَّرفَين والجارِّ والمجرور والمفعولِ له والتَّمييز على ضَعْفٍ ، فالحالُ سَبَقَ .

والظَّرْفُ الزَّمانيُّ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ اليَوْمَ ، **والمكانيُّ** كقولكَ : زَيدٌ عندكَ خَلْفَكَ ، والجارُّ والمجرورُ كقولكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ في الدَّار ، والمفعولُ له كقولِ أبي الطَّيِّبِ[1]:

في الخَدِّ إنْ عَزَمَ الخَلِيْطُ رَحِيْلاَ مَطَرٌ تَزِيْدُ بِهِ الخُدُوْدُ مُحُوْلاَ

فـ« مَطَرٌ » مبتدأٌ ، و« في الخَدِّ » خبرُهُ ، وإنْ ومعمولُهَا مَصْدَرٌ هو مفعولٌ له ، والمعنى : في الخدِّ مطَرٌ لعَزْمِ الخليطِ على الرَّحيل ، وهذا تمثيلٌ لا شاهدٌ .

والتَّمييزُ كقولكَ : عِنْدِي عِشْرُوْنَ دِرْهَماً ، ذَهَبَ بعضُهُم فيما نَقَلَ ابنُ الدَّهَّان[2] إلى أنَّ ناصِبَهُ الظَّرْفُ ، وذلك لأنه يَعْمَلُ في الحال إجماعاً ، فكذلك في هذا ؛ لِمَا بينهما من المشَابَهَةِ ، وهو ضعيفٌ .

والجملَةُ[3] كقولِكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفاً ، وكقول الشَّاعر[4]:

---

(١) ديوانه بشرح الواحدي : ٢٢٤ .

(٢) الغرة في شرح اللمع ١٣١/٢ مخطوط .

(٣) هذا القسم الثالث مما يعمل بالنيابة وكان الأول والثاني : اسم غير ظرف واسم هو ظرف .

(٤) البيت لابن دارة كما ذكر في البيت، وهو سالم بن مسافع بن سريح (ينسب إلى أمه دارة . قيل : سميت بذلك لجمالها وتشبيهها بدارة القمر. وقيل: دارة هو يربوع جده، قال البغدادي: والصحيح الأول) شاعر أدرك الجاهلية والإسلام ، وقتل في خلافة عثمان رضي الله عنه . انظر من نسب إلى أمه ٩٢/١ ، وأسماء المغتالين ١٥٦/٢ ، والشعر والشعراء : ٤٠١ ، والمؤتلف والمختلف: ١١٦ ،

=

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوْفاً بِهَا نَسَبِي وَهَـلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِـنْ عَارِ

كذا قال ابنُ بَرِّي المصريُّ في « أماليه ». وفيه تَسَمُّحٌ ؛ وذلك لأنَّ هذا القِسْمَ يُسَمَّى الحالُ المؤكِّدَةُ ، وناصبُهَا فعلٌ مُقَدَّرٌ[1]، وهو : أُحِقُّهُ ، ويَجِبُ حَذْفُهُ لأنَّ في الجملة إشعاراً به .

والحرفُ[2] كقولكَ : هَا قَائِماً ذا زَيْدٌ ، ألا ترى أنَّ العامل في الحـال « ها » لنيابته عن أُنَبِّهُ ، وكذلك حرفُ النِّداء كقولكَ : يا عبدَ الله /، ويا [١٨/ب] طَالِعاً جَبَلاً ؛ لأنه نَابَ عن أُنَادِي .

وقيل : العاملُ الفعلُ المقدَّرُ .

وقيل : هو اسمُ فِعْل . نقَلَهُ العَبْديُّ عن الفارسيِّ .

* * *

والمعنوي ضربان[3]:

الأوَّلُ : رافعُ المبتدأ والخبر[4]، وهو الابتداءُ[5]، ومعناه : كونُ الاسم

= وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١ . وانظر البيت في الكتاب٧٩/٢ ، والمسائل البغداديات: ٥٤٦، والبصريات ٦٦٣/٢، ٩٠٤، والخصائص ٢٦٨/٢، ٣١٧، ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢/٣ ، واللباب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الكافية ٦٨٧/٢/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٥٢١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٧٢/١ ، والخزانة ٢٦٥/٣ .

(١) في (ت) : مضمر .

(٢) هذا القسم الرابع والأخير مما يعمل بالنيابة .

(٣) هذا هو القسم الثاني من العوامل التي بدأ الحديث عنها في أول المقدمة الثانية، والأول هو اللفظي.

(٤) هذه من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٠ [المسألة : ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ، وائتلاف النصرة ص : ٣٠ . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهري : ٣١٢ .

(٥) انظر : الأصول ٥٨/١ ، وعلل النحو : ٢٦٣ ، وأسرار العربية ص : ٧٩ ، والإنصاف ص : ٤٠

=

أولاً مقتضياً ثانياً .كذا قال الجزولي[1].

وقال عبدُ القاهر[2] ـ نَقْلاً عن شيخه ـ : هو مجموعُ تَعْرِيَةٍ وإسنادٍ .

وقال بعضُ المتأخِّرين[3]: الأوَّلُ أحسَنُ لأنَّ وَصْفَيْهِ وُجُودِيَّان، بخلاف الثَّاني ، فإنَّ أوَّلَ وَصْفَيْهِ عَدَميٌّ ، والآخَرُ وُجُوديٌّ .

والثاني : رافعُ المضارع[4]، وهو وُقُوعُهُ موقع الاسم[5]،كقولكَ :

[المسألة: ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٨٣/١ ، وشرح الجمل ٣٥٥/١ ، والتعليقة في شرح المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٩٧/١ ، والفاخر في شرح جمل الجرجاني للبعلي ١٦٥/١.

قلت : ولم يشر المصنف إلى رأي الكوفيين اعتماداً على أنهم يقولون بأن العامل فيه لفظي ، إلا أن المنقول عنهم فيه مذهبان ، أولهما لفظي وثانيهما معنوي كما نقل بهاء الدين ابن النحاس الحلبي ، ونقل رحمه الله نصاً عزيزاً عن ابن الدهان في شرحه على الإيضاح يحكي عن الفراء عن الكسائي هذين المذهبين . وعقب ابن النحاس بأن هذه الحكاية تدل على أن ما قالوه ليسا بمذهبين في رفع المبتدأ ، بل هو اختلاف أحوال . انظر التعليقة على المقرب ٢٩٧/١ .

(١) المقدمة الجزولية : ٩٣ ونصه : « جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر » .

قلت : وهذا هو حاصل ما ذهب إليه أبو علي في تعريف الابتداء . انظر المقتصد ٢١٥/١ قال الجرجاني : « وكان الشيخ أبو الحسين يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ : إن عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثان » ، وكذا قال ابن جني في اللمع : ٧١ .

(٢) المقتصد ٢١٤/١ ، والجمل له : ٥٨ .

(٣) نسبه في المحصول إلى بعض المغاربة .

(٤) من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٣٧ [المسألة : ٧٧] . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهري : ٣١٧ .

(٥) هذا رأي البصريين. انظر الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ٨٠/٤ ، والأصول ١٥١/٢ ، والإيضاح ص : ٦٩ ، وعلل النحو : ١٨٧ ، والمقتصد ١٠٤٥/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٦/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل ١٣٠/١ ، والتعليقة في شرح المقرب ٨٥٢/٢ .

قلت : وقد علق ابنُ النحاس الحلبي في شرح المقرب (التعليقة) ٨٥٢/٢ على هذه العبارة (أي وقوعه موقع الاسم) قائلاً: « وهذه العبارة وإن كانت عبارة أبي علي رحمه الله فليست بمستحسنة

=

مَرَرْتُ برَجُلٍ يَضْرِبُ ، ألا تراه وَقَعَ موقع ضارب، ونابَ عنه، فذلك الوقوعُ هو رافعُهُ ، وهو نابَ عن مجرور كما ذُكِرَ ، أو عن مرفوع كقولكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، أو عن منصوب كقولكَ : رَأَيتُ رَجُلاً يَضْرِبُ .

فإن قيلَ : يَبْطُلُ بالماضي[1] كقولكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فإنه وَقَعَ موقع الاسم ، ولم يُرْفَعْ ؟

أجبتُ من وجهَين : أحدهما : أنَّ العَبْديَّ نصَّ على أنَّ الماضيَ نابَ عن المضارع لاشتراكهما في الفعلية، والمضارعُ نابَ عن الاسم لِمَا بينهما من المضارَعَةِ ، وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقع الاسم .

والآخَرُ : أنَّ الوقوعَ إنما يُؤَثِّرُ بعد حصول المشابَهَةِ الموجِبَةِ لمجموع الإعراب ، والماضي لم يشابه الاسمَ ، فامتنع تأثيرُ الوقوع لانتفاء شَرْطِهِ .

وقال الفرَّاءُ[2]: رافعُهُ خُلُوُّهُ من النَّاصب والجازم .

فإن قيل : هذا عَدَمٌ ؟

= لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم وأزلناه ووضعنا الفعل موضعه، وليس المراد ذلك.. وأحسن من هذه العبارة قولُ الزمخشري رحمه الله : وذلك المعنى وقوعُهُ بحيث يصح وقوع الاسم ». وانظر المفصل : ٢٤٦ .

(١) انظر الإنصاف ص : ٤٣٩ .

(٢) معاني القرآن ٥٣/١ . وانظر علل النحو : ١٨٨ ، واللباب للعكبري ٢٥/١ . وهو رأي حذاق الكوفيين ، وتبعهم الأخفش وابن الحاجب وابن مالك ، قال ابن يعيش : وهو ضعيف . انظر شرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٥/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩/١ ، والبسيط ٢٢٩/١ ، وشرح الألفية للمرادي ١١٦/٢ ، والمساعد ٥٩/٣.

١

أجبتُ : بأنَّ عواملَ النَّحو أَمَارَاتٌ ، وقد تكونُ الأَمَارَةُ عَدَماً ، كما يكونُ الوُجُودُ كذلك ، وأيضاً فقد قال البصريُّونَ بذلك في المبتدأ .

وأفسَدَهُ بعضُهُم[1] بأنَّ ذلك يقتضي تقدُّمَ المنصوب والمجرور على المرفوع ، وهو مقدَّمٌ عليهما . وهو غيرُ لازم ؛ لأنَّ الخلوَّ لا يقتضي أنَّهُمَا كانا مَوجُودَيْنِ ثمَّ عُدِمَا ، وأيضاً فإنه لازمٌ للبصريين في المبتدأ .

واختاره ابنُ الحاجب[2]، وقال : إنه أقرَبُ على المتعلِّم من الأوَّل ؛ إذ يَرِدُ عليه اعتراضاتٌ مُشْكِلَةٌ ، ويحتاج إلى الجواب عنها ، مثلَ قولهم : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ[3]، وأَوْشَكَ يَجِيْءُ وأشباهها ، وإذا عُرِّفَ بتجَرُّدِهِ وضُحَ و لم يَرِدْ عليه إشكالٌ . انتهى كلامُهُ .

والجوابُ : أنَّ الأصل أنْ يكونَ خبرُ كاد وأخواتِهَا اسماً لكن هُجر ذلك لِمَا تَقَدَّمَ ، والأصولُ تُرَاعَى وإنْ عَرَضَ في بعض الأحوال ما يُوجِبُ العُدُولَ عنها ؛ ألا ترى أنَّ المجرور فَضْلَةٌ مستغنًى عنها ، وهو محتاجٌ إليه في قولكَ : زَيْدٌ عَمْرٌو مُنطَلِقٌ في أَمْرِهِ ، وكذلك المنصوبُ بعد المرفوع ، ثمَّ هو مُقدَّمٌ عليه وُجُوباً في قولك : إنَّ زَيْداً قَائِمٌ .

---

(١) هو الوراق في علل النحو ص : ١٨٩ ، ومثله ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٤٣٩ . وانظر اللباب ١/٢٦ .

(٢) شرح الكافية له ٣/٨٦٦ . وفيه حرف الفعل (كاد) إلى (كان) .

(٣) هذا من إيرادات الكوفيين على ما ذهب إليه البصريون . انظر الإنصاف ص : ٤٣٨ .

وقال بعضُهُم[1]: يَفْسُدُ بقولكَ : زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وسَوفَ يَقُومُ ، وقد يَقُومُ ، وامتناعُ وُقُوعِ الاسم بعد هذه الأحرف .

والجواب : أنَّ هذه الحروفَ تجري من الفعل مَجْرَى أحد حروفه ، ولذا لم تعمل فيه ، وإن اختَصَّتْ به فيُقَدَّرُ الفعلُ معها واقعاً موقعَ الاسم ، لا أنَّ[2] الفعلَ وحدَهُ دونها واقعٌ موقِعَهُ . وهذا بَيِّنٌ .

وزَادَ الأخفشُ[3] عاملاً / ثالثاً معنوياً وهو عاملُ الصِّفة ؛ لأنه قَالَ : عَامِلُهَا كونُهَا تابعةً لمرفوع أو منصوب أو مجرور . [1/أ]

وسيبويهِ[4] يَرَى أنَّ العاملَ فيها هو العاملُ في الموصوف . وهو الأجْوَدُ .

* * *

---

(١) انظر المقرب ص : ٢٨٤ ، والتعليقة عليه ٨٥٤/٢ .

(٢) في (ص) لأنَّ الفعل ....

(٣) انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤ ، و التصريح ٤٦٢/٣ .

(٤) اضطرب النقل عن سيبويه في هذه المسألة ، فهناك من نسب إليه القول : إن العامل في النعت تبعيته للمنعوت ،كما في ارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤ ، والمساعد ٤١٥/٢ ، وصححه النحاة المغاربة ، ونسبوا الرأي القائل بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر المقتضب ٢٩٥/٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٥٨/١ هامش (٨) ، والتصريح ٤٦٢/٣ .

قلت : والذي يظهر من نص سيبويه رحمه الله في حديثه عن البدل أنه يقول بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع . انظر الكتاب ١٥٠/١ . وراجع ٤٢١/١ - ٤٢٢ منه .